ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

جو بايدن..
كيف انتصر وماذا سيفعل؟

- التسوية الليبية بين مؤشرات التقدم ومحاولات العرقلة
- كيف استغل المتطرفون الرسوم المسيئة لنشر الكراهية؟
- هل تقف مصر على أعتاب فرصة"ديموغرافية"؟
- قطاع التكنولوجيا بمصر.. نمو متصاعد رغم كورونا

NOV 2020
العدد(14)

تقديرات مصرية

جو بايدن.. كيف انتصر وماذا سيفعل؟

www.ecsstudies.com

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة

+20226905861| +20226905862 | +20226905863

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

الافتتاحية

- إشكاليات الانتخابات الأمريكية — 6

قضايا دولية

- «بايدن».. كيف انتصر وماذا سيفعل؟ (ملف خاص) — 8
- لماذا فاز المرشح الديمقراطي «بايدن»؟ — 9
- أجندة «بايدن» الداخلية.. تحديات وأولويات — 12
- اتجاهات السياسة الخارجية لإدارة «بايدن» — 15

قضايا الأمن والدفاع

- التسوية الليبية بين مؤشرات التقدم ومحاولات العرقلة — 20
- كيف استغل المتطرفون الرسوم المسيئة لنشر الكراهية؟ — 23

قضايا السياسات العامة

- هل تقف مصر على أعتاب "فرصة ديموغرافية"؟ — 28
- لماذا لا تدعم "مجموعات التقوية" إصلاح التعليم؟ — 31

قضايا نوعية

- فوز بايدن.. هل عادت الثقة لاستطلاعات الرأي؟ — 36
- قطاع التكنولوجيا بمصر.. نمو متصاعد رغم كورونا — 39

كيف يفكر العالم؟

- إدارة استقطاب الداخل الأمريكي ما بعد الانتخابات — 44
- دور المجتمع المدني في حماية الانتخابات الأمريكية — 47

بيانات وإحصائيات

- الزيادة السكانية في مصر بين الأعلى في العالم — 52

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (14) - 15 نوفمبر 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

الافتتاحية

إشكاليات الانتخابات الأمريكية

"تقديرات مصرية" تفتتح عددها الرابع عشر بملف خاص عن الانتخابات الأمريكية ونتائجها. والحقيقة أنه ليس جديدًا أن يهتم العالم بهذه الانتخابات، فهي تخص دولة هامة ومحورية في النظام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. لكن الجديد في الأمر أن الاختيارات الأمريكية هذه المرة كانت تتعامل مع اتجاهين متناقضين تجاه الداخل والخارج الأمريكي.

من الطبيعي أن أزمة هائلة مثل "كورونا" قد ضغطت على هذا التناقض إلى حد كبير، لكن المواجهة كانت من الحدة بحيث ورد فيها ما لم يرد في انتخابات سابقة. لأول مرة حقق الحضور الأمريكي في الانتخابات في كل المؤشرات ما لم يحققه من قبل، حيث بلغت نسبة المشاركة 70% ممن هم في سن التصويت، وبينما فاز "جو بايدن" بأصوات أكثر من 77 مليونًا، حصل منافسه "دونالد ترامب" على أكثر من 72 مليونًا، بزيادة قدرها 8 ملايين عما حققه في الانتخابات السابقة في 2016.

مثل هذه الحالة من الاندفاع الشعبي خلقت الكثير من الإشكاليات المتعلقة بحساب الأصوات وجدولتها، وخلقت دوافع لدى الساكن في البيت الأبيض لعدم اتّباع التقاليد المرعية في انتقال السلطة في الولايات المتحدة. حتى وقت صدور هذا العدد، فإن القضية لم تكن حُسمت في واشنطن؛ لكن أحدًا لم يشكّ في أنه عندما يقدر للمجمع الانتخابي الانعقاد في 14 ديسمبر المقبل، فإن انتقالًا للسلطة سوف يحدث. لكن ما كان هناك شك فيه هو أن الرئيس سوف يستسلم، والمرجّح أنه سوف يخطّ له طريقًا آخر في المعارضة التي لا يساندها فقط تمثيل في الكونجرس والمؤسسات الأمريكية، وإنما في الشارع الأمريكي أيضًا.

إذا كانت الانتخابات الأمريكية لا تزال ملتهبة؛ فإن أزمة كانت ملتهبة كثيرًا مثل الأزمة الليبية التي رغم استمرار تعقيدها إلا أنها آخذة في التقدم الذي تحتويه عراقيل نعم، لكن المقارنة بما كان عليه الأمر قبل شهور يشهد تحسنًا ملموسًا. وبدرجة ما فإن الخاسر الكبير هو تركيا التي بدأت تدفع ثمنًا كبيرًا لتورطها الزائد في العراق وسوريا وناجورنو كاراباخ وشرق البحر المتوسط، وكان الثمن اقتصاديًّا في الداخل، واستراتيجيًّا في الخارج.

وكانت زيارة الرئيس **"عبدالفتاح السيسي"** إلى اليونان، وما استُقبل به من حفاوة، وما عقده من اتفاقيات، إضافة حقيقية لاستمرار عزلة أنقرة، وجعل ميزان القوى في المنطقة في غير صالحها. مصر -من ناحيتها- لم تكسب نقطة إضافية فقط، وإنما عكست استمرار نمو عناصر القوة لديها كما يظهر في هذا التقدير من وجود "فرصة ديمغرافية" للبلاد مصحوبة بنمو متصاعد في قطاع التكنولوجيا. مصر تجمع بثبات الكم والكيف معًا في حزمة جديدة مثمرة.

قضايا دولية

"بايدن".. كيف انتصر وماذا سيفعل؟

- لماذا فاز المرشح الديمقراطي "بايدن"؟
- أجندة "بايدن" الداخلية.. تحديات وأولويات
- اتجاهات السياسة الخارجية لإدارة "بايدن"

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (14) - 15 نوفمبر 2020

"بايدن".. كيف انتصر وماذا سيفعل؟

ملف خاص

إعداد: برنامج العلاقات الدولية
بلال منظور، مها علام، عبدالمنعم علي، أحمد السيد، أسماء عادل، رحاب الزيادي

أعلنت وسائل الإعلام الأمريكية فوزَ "جو بايدن" برئاسة الولايات المتحدة، ورغم أن الرئيس "دونالد ترامب" لم يعلن بعد اعترافه بهذا الانتصار، وقرر اللجوء للقضاء للفصل فيما وصفه بتزوير ومخالفات في العملية الانتخابية؛ إلا أن معظم قادة العالم هنئوا "بايدن" كرئيس منتخب، وبدأت الدول المختلفة تتعامل مع هذا الأمر على أنه "حقيقة". في هذا الإطار، **يتناول هذا الملف ثلاثة محاور رئيسية: أولًا** كيف انتصر المرشح الديمقراطي "بايدن"؟ ثم يناقش **ثانيًا** تحديات وأولويات أجندة "بايدن" الداخلية، **وثالثًا وأخيرًا** اتجاهات السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي المنتخب.

لماذا فاز المرشح الديمقراطي «بايدن»؟

جاء فوز المرشح الديمقراطي "جو بايدن" نتيجة تفاعل عدد من العوامل المتداخلة، التي يمكن بلورة أبرزها على النحو التالي:

1 - مشكلات إدارة "ترامب"

- استندت أغلب التحليلات إلى افتراض أساسي مفاده أن أي أزمة تواجه إدارة "ترامب" الجمهورية ستصب بشكل تلقائي في صالح المرشح الديمقراطي "بايدن". انطلاقًا من هذا الافتراض، يتضح أن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) كانت المفتاح الرئيسي للسباق الرئاسي، وساهمت -إلى حدٍّ كبير- في تراجع شعبية إدارة "ترامب"، لا سيما بعدما أصبحت الولايات المتحدة في صدارة الدول من حيث أعداد الإصابات والوفيات، فضلًا عن التداعيات الاقتصادية الضخمة الناجمة عن الجائحة، والتي التهمت الإنجازات التي استطاع "ترامب" تحقيقها خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه.

- من جانب آخر، مثلت حادثة مقتل الأمريكي الأسود "جورج فلويد" نقطة محورية أساسية في السباق الرئاسي، إذ عمد الديمقراطيون إلى الربط بين خطاب "ترامب" العنصري، ووقوع مثل هذه الحوادث، الأمر الذي أعاد مجددًا الحديث بشأن العنصرية المتجذرة في الساحة الأمريكية، مع العمل على تصدير صورة الحزب الديمقراطي كبوتقة ليبرالية تحوي الجميع بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجندر.

2 - خبرة "بايدن" وسجله السياسي

- يمتلك "بايدن" سمات ومؤهلات تعزز بقوة فرص فوزه، يأتي في مقدمتها الخبرة السياسية الواسعة منذ أن تم انتخابه بمجلس الشيوخ الأمريكي كسيناتور عن ولاية "ديلاوير" من عام 1973 إلى عام 2009، وأخيرًا شغله منصب نائب الرئيس من عام 2009 إلى عام 2017.

- يحوي سجل "بايدن" السياسي الخارجي بعض الإنجازات خلال فترة عمله كنائب للرئيس "باراك أوباما"، كالدور الذي لعبه في توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، وتأييده اتفاقية المناخ الموقَّعة في باريس عام 2015.

3 - الإعلام المناهض لـ"ترامب"

- ساءت العلاقة بين الرئيس "ترامب" والإعلام الأمريكي قبل وصوله إلى سدة الحكم خلال حملته الانتخابية عام 2016 التي اتهم خلالها الإعلام بنشر أخبار "مفبركة"، حيث دعا إلى منع مراسلي "واشنطن بوست" من الدخول إلى البيت الأبيض، والتفكير في إلغاء الاشتراكات في صحيفتي "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز"، وكذا إصدار تعليمات إلى الوكالات الفيدرالية بعدم تجديد اشتراكها فيهما، معللًا ذلك بخفض التكاليف.

- كثّف الإعلام الأمريكي انتقاداته لـ"ترامب" وتجنّب التركيز على إنجازاته بما فيها الإنجازات الخارجية، وفي مقدمتها اتفاقات التطبيع بين دول عربية (الإمارات، والبحرين، والسودان) وإسرائيل، والميل بشكل واضح إلى حملة المرشح الديمقراطي "بايدن" وتحفيز الشارع الأمريكي على اختياره.

4 - استراتيجية الحزب الديمقراطي

- حرصت استراتيجية الحزب الديمقراطي على التواصل مع الفئات الاجتماعية التي دعمت بشكل دائم الديمقراطيين، وكذا الفئات المعتدلة بهدف زيادة نسب تأييدهم ومشاركتهم، إلى جانب العمل على استمالة قطاع من الناخبين الذي صوتوا لـ"ترامب" في 2016، وأصبحوا رافضين له نتيجة سياساته.

- انضم الرئيس الأمريكي السابق "أوباما" لدعم "بايدن" وقام بحملات ودعاية لانتخابه؛ كما عمل الحزب الديمقراطي على تعزيز تواصله مع طلاب الجامعات والنساء والناخبين المقيمين في المناطق الحضرية وضواحي المدن والشباب والأمريكيين من أصول إفريقية، وهي الفئات التي أبدت اعتراضًا على سياسات "ترامب".

- ركز الحزب الديمقراطي مجهوداته لبناء قواعد شعبية واختراق القواعد الجمهورية في ولايات الوسط والشرق الأمريكي وحتى الولايات ذات الميول الجمهورية، والعمل على محاولة استمالتها، فضلًا عن زيادة تواصله في المقاطعات الحضرية التي مكّنته من ترجيح الولاية لصالحه.

- تم ترجمة تلك الاستراتيجية في السلوك التصويتي، إذ مثلت نسبة 63% من الذين صوتوا لـ"بايدن" ناخبين من ذوي البشرة البيضاء، بينما مثلت نسبة 37% من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية.

- حصل "بايدن" على أكثر الأصوات بين المواطنين ذوي البشرة البيضاء والحاصلين على مؤهلات جامعية عليا، فمن بين المقاطعات التي يزيد عدد الحاصلين فيها على شهادة جامعية عن 30% من سكانها، مالت حوالي 87% من الأصوات بها إلى الديمقراطيين. ففي مقاطعة جوينت بولاية جورجيا، تفوق "بايدن" على "ترامب" بفارق أصوات 18%، في حين تفوقت فيها "كلينتون" في 2016 بفارق 6% فقط، الأمر الذي يبين أهمية تلك الفئة ونجاح استراتيجية الديمقراطيين بها.

- من بين 436 مقاطعة حضرية كبيرة، شهد 71% منها زيادة الدعم لـ "بايدن" مقارنة بعام 2016. إذ فاق التصويت لصالح الحزب الديمقراطي في ضواحي فيلادلفيا وديترويت مكاسب "ترامب" في المقاطعات الريفية، مما ساعد "بايدن" على قلب بنسلفانيا وميتشيجان لصالحه، كما حصل أيضًا على أصوات المناطق الحضرية بولاية أريزونا. فضلًا عن كون غالبية سكان تلك الضواحي والمدن في الولايات الأكثر تأرجحًا من المواطنين ذوي الأصول الإفريقية الذين ذهبت أصواتهم لـ"بايدن".

- ذهبت أصوات الشباب –الذين اعتادوا على عدم المشاركة بصورة كبيرة- لصالح "بايدن" بصورة واضحة، ما حول ولايات بأكملها لصالح الديمقراطيين؛ فمن بين 366 مقاطعة تقل أعمار أكثر من ربع السكان بها عن 35 عامًا، ذهبت ٪67 من أصواتها لـ"بايدن" مقارنة بانتخابات عام 2016.

5 - الحملة الانتخابية النشطة

- حثّ المرشح الديمقراطي "بايدن" الناخبين على التصويت المبكر عبر البريد لإتاحة أكبر نسبة للمشاركة في الانتخابات في ظل ظروف جائحة كورونا، الأمر الذي تم الاستجابة له بشكل واسع وضخم، وقام به أكثر من 100 مليون ناخب أمريكي، ما مكّن "بايدن" من حسم النتيجة في الولايات المتأرجحة التي كانت تميل لـ"ترامب" قبل فرز أصوات البريد.

- سجّلت معدلات إنفاق حملة "بايدن" على الدعاية الانتخابية مستوى غير مسبوق، حيث تلقّت رقمًا قياسيًّا للتبرعات بحوالي مليار دولار، في مقابل تلقي حملة "ترامب" حوالي 600 مليون دولار. ووفق لجنة الانتخابات الفيدرالية الأمريكية، أنفقت حملة "بايدن" حوالي 840 مليون دولار في مقابل 560 مليون دولار أنفقتها حملة "ترامب".

- أنفقت حملة "بايدن" أكثر من 582 مليون دولار على الإعلانات التلفزيونية منذ انطلاقها العام الماضي وقبل موعد الانتخابات بأسبوع، في مقابل حملة "ترامب" التي أنفقت ما مجموعه 342 مليون دولار.

- اعتمدت حملة "بايدن" الدعاية بشكل كبير على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والمكالمات الهاتفية والرسائل التليفونية، إذ تم نشر خبر ترشح السيناتور "كامالا هاريس" باعتبارها نائب الرئيس عبر الرسائل الهاتفية، وتم إنفاق 26 مليون دولار فقط في أول 24 ساعة، إذ تشير مجلة "التايم" الأمريكية إلى أن "بايدن" أنفق ضعف ما أنفقه "ترامب" على الرسائل الهاتفية، كما قام بتجنيد أكثر من 200 ألف متطوع لإرسال مئات الملايين من الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية.

- تم إجراء مكالمات هاتفية أو إرسال رسائل نصية لأكثر من 37 مليون مواطن، أغلبهم في الولايات المتأرجحة خلال الأسبوعين الأخيرين قبل الانتخابات. كما ضمت حملة "بايدن" أكثر من 8000 فعالية انتخابية في الأيام الأربعة التي سبقت بداية الانتخابات، منها أكثر من 400 فعالية في ولاية كارولينا الشمالية، في مقابل قيام حملة "ترامب" بـ50 فعالية على المستوى الوطني.

- قامت حملة "بايدن" بحملة لطرق أبواب أكثر من 35 مليون ناخب أمريكي طوال الفترة الدعائية، والتواصل المباشر مع 15 مليون مواطن في أسبوع واحد، كما اعتمدت أيضًا على الدعاية الرقمية، إذ ضمت الحملة أكثر من 2,6 مليون متطوع قاموا بالتواصل مع 180 مليون ناخب، بما في ذلك طرق الأبواب.

- كثّفت حملة "بايدن" عملها الدعائي المباشر والتقني على الولايات التي خسرتها "هيلاري كلينتون" في انتخابات 2016، واستفادت من الأخطاء التي تم ارتكابها في عدم التركيز على الفئات الاجتماعية الأكثر ميلًا لانتخاب مرشح ديمقراطي، كما استفادت الحملة أيضًا من الأخطاء التي ارتكبتها إدارة "ترامب" لكي تحرج بذلك الرئيس الجمهوري، وتصدير خطاب الإنقاذ الوطني والصدق والحقيقة الذي أتى به "بايدن" مع نائبته ذات البشرة السمراء "هاريس".

أجندة «بايدن» الداخلية.. تحديات وأولويات

تواجه إدارة "بايدن" عددًا من التحديات الداخلية الضخمة، والتي ستحتل الأولوية في أجندته عند بدء فترته الرئاسية في 20 يناير القادم، وأهم هذه التحديات والأولويات:

1 - فيروس كورونا والرعاية الصحية

- إن المتأمل للمناظرة التي عقدها الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته "دونالد ترامب" والرئيس المنتخب "بايدن"، يجد أن ملف كورونا كان حاضرًا وبقوة في ضوء تلك المناظرة، إذ وصف "بايدن" تعامل "ترامب" مع تلك الجائحة بـ"التعامل المقوض"، خاصة في ظل إخفاق الأخير في تحقيق تقدم يُذكر في هذا الشأن على الرغم من تفاقم أعداد الإصابات التي بلغت نحو 10 ملايين إصابة و238 ألف حالة وفاة منذ بداية الجائحة وحتى النصف الأول من شهر نوفمبر الجاري. ولعلّ طرح هذا الملف يُعتبر من أهم أولويات الإدارة القادمة لـ"بايدن"، لا سيما مع اتجاهه إلى إلغاء القرار الذي أصدره "ترامب" بانسحاب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية.

- لتحقيق هذا الهدف، شكّل "بايدن" خلية أزمة تضم علماء وخبراء لوضع خطة شاملة بصبغة علمية لمواجهة جائحة كورونا، ستدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 20 يناير 2021، ولعل ملامح تلك الخطة قد ظهرت بصورة مبكرة، حيث تضمنت سن قانون رئيسي في الكونجرس لتمويل حملة اختبار وطنية، وتعزيز صناعة المنتجات والمعدات الطبية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن فرض الكمامات بصورة إجبارية داخل المباني الفيدرالية وفي وسائل النقل المختلفة، وتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج لقاح يتم توفيره بصورة مجانية للجميع، مع العمل المشترك في السياق الدولي لتنسيق جهود مكافحة الفيروس.

- اتصالًا بأزمة كورونا، يأتي ملف الرعاية الصحية على رأس أولويات "بايدن"، حيث تتضمن وضع سياسة تتعلق بتأمين الرعاية الصحية للأسر الأمريكية، وزيادة الإعفاءات الضريبية للمساعدة في تحمل أقساط التأمين الصحي.

2 - القضايا العنصرية والعرقية

- تشهد الولايات المتحدة حالة غير مسبوقة من الانقسام والاستقطاب، وقد شهدت فترة الرئيس "ترامب" جملة من الاعتداءات المختلفة على ذوي البشرة السمراء، والتي سببت احتقانًا كبيرًا في المجتمع الأمريكي، وتضمنت كلمة "بايدن" التي ألقاها إبان إعلان فوزه بالانتخابات الرئيسية تركيزًا على قضايا العنصرية التي يتعرض لها الأفارقة الأمريكيون، وآخرها قضية مقتل "جورج فلويد" وما تبعها من احتجاجات واسعة.

- برز التضامن والانحياز الكبير من جانب "بايدن" لصالح الأفارقة الأمريكيين داخل المجتمع، سعيًا منه لتفكيك تلك الأزمة، ووضع حدٍّ لها، ولعلّ تعيين "كمالا هاريس" نائبًا له كأول امرأة تُعيَّن في هذا المنصب على مدار تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وهي من ذوات البشرة السمراء، دليل على النهج المغاير لسياسة "ترامب" في تعاطيه مع تلك القضية خلال فترة حكمه.

3 - التعافي الاقتصادي

- تشهد الولايات المتحدة الأمريكية حالة من التراجع

الاقتصادي ارتبطت بالأساس بجائحة كورونا، وقد شغلت الأوضاع الاقتصادية جانبًا كبيرًا من اهتمام "بايدن"، فقد بلور استراتيجية تُسمى "إعادة البناء بشكل أفضل" تضمنت توفير حزمة تحفيزية بقيمة 700 مليار دولار لدعم برامج التصنيع والبحث الأمريكية، وتحفيز الابتكار في الداخل، علاوة على تبني مبادرات لمعالجة عدم المساواة العرقية، حيث يرى "بايدن" أن تلك الاستراتيجية تُعد خطة مُثلى لإعادة بناء الاقتصاد، مع العمل على خلق مزيد من فرص العمل.

- في ظل وصول معدل البطالة إلى نحو 10٪ العام المقبل، وضع "بايدن" خارطة طريق لتحفيز التعافي الاقتصادي، وقد تجلت تلك التدابير في توفير حزم تحفيزية أخرى، وزيادة إعانات البطالة وتقوية الأنظمة القائمة، وتنفيذ إجازة مرضية مدفوعة الأجر للعمال، وإنشاء ائتمان ضريبي سنوي بقيمة 8000 دولار أمريكي لأولياء أمور الأطفال الصغار، وتغطية تكاليف التأمين الصحي للعاطلين الجدد، فضلًا عن تبينه خطة لتعزيز شراء المنتجات الأمريكية "اشتر أمريكيًّا"، الأمر الذي سيسهم في توفير نحو 7 ملايين وظيفة على مدى السنوات الأربع المقبلة.

- تتضمن خطة "بايدن" أيضًا العمل على توسيع دائرة المساعدات المقدمة للبطالة، وتقديم حزمة من التحفيزات الأخرى ذات الصلة بالوظائف والأجور، علاوة على زيادة إعانات الضمان الاجتماعي للأمريكيين في الطبقات المتدنية من خلال زيادة الضرائب على أصحاب الدخول العالية، مما يُحقق حالة من التوازن داخل طبقات المجتمع.

- تُعد الضرائب بالنسبة لـ"بايدن" إحدى أبرز القضايا المطروحة على أجندة العمل، حيث وعد بإلغاء قرار "ترامب" الخاص بخفض الضرائب، وهو القرار الذي استفادت منه طبقة الأثرياء ورجال الأعمال، حيث

يعتزم "بايدن" زيادة ضريبة الشركات من 21% إلى 28%، واقترح أيضًا فرض ضريبة طويلة الأجل على المكاسب الرأسمالية لمن يحققون أرباحًا تتجاوز المليون دولار بنسبة مماثلة لضريبة الدخل، لترتفع بذلك الضرائب المستحقة على كبار رجال الأعمال والأثرياء من 20% إلى 39.6%، كما أعلن "بايدن" عن اعتزامه توجيه هذه الأرباح الإضافية من الضرائب إلى البنية التحتية، وخاصةً البنية التحتية الصديقة للبيئة.

4 - قضايا الهجرة

- يُشكل قانون الحظر المتعلق بالهجرة، والذي كان قد أصدره الرئيس "دونالد ترامب"، أحد التحديات والملفات الداخلية الهامة أمام الرئيس المنتخب "جو بايدن"، وقد تجلت رؤية الأخير في هذا الإطار عبر تقديم وعود للتوجه نحو إلغاء هذا القانون، حيث يُمثل عقبة أمام دخول مواطني عدة دول إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

- حظيت قضايا وإجراءات احتجاز طالبي اللجوء وفصل العائلات المهاجرين غير الشرعيين، خاصة على طول الحدود الأمريكية-المكسيكية، باهتمام "بايدن" خلال الحملة الانتخابية، ورغبته في تقنين أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وذلك عبر تمرير قانون يُعد بمثابة خارطة طريق لنحو "11 مليون" مهاجر غير شرعي يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية.

5 - قضية التغيّر المناخي ومنظومة الطاقة

- أبدى "بايدن" اهتمامًا واسعًا بقضايا البيئة والمناخ، وتجلى ذلك بالتعهدات التي أطلقها إبان حملته الانتخابية والمتمثلة في إجراء إصلاح كامل في منظومة الطاقة الأمريكية، بالتركيز على قضية التغير المناخي، وهو الإصلاح الذي يعتبره البعض هجومًا ضاريًا على صناعة الوقود الأحفوري. واتصالًا بذلك، فإن خطة "بايدن" تتضمن تخصيص ميزانية قدرها 2 تريليون دولار للإنفاق على سياسة مناخية تُخرج الاقتصاد من حالة الركود الراهنة جراء أزمة فيروس كورونا المستجد.

- في السياق ذاته، يتبنى "بايدن" مبدأ الثورة الخضراء من خلال تعهده بالعمل على القضاء على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050، وتشغيل خطوط النقل والمواصلات بالكهرباء. وعلى الجانب الآخر، يرى المعارضون أن هذه الخطة ستقضي على صناعة الغاز والنفط الأمريكية، بينما يرى أنصاره أن الخطة ستعيد الزعامة للولايات المتحدة في مجال التصنيع.

- يعتبر أحد أهم أهداف هذه الخطة القضاء على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع الكهرباء بحلول عام 2035، خاصة في ضوء إسهام قطاع توليد الطاقة بحوالي ثلث الانبعاثات المرتبطة بالطاقة في الولايات المتحدة، وهي خطة طموحة بكل المقاييس؛ إذ تتضمن تركيب عشرات الآلاف من توربينات الرياح وملايين الألواح الشمسية ومضاعفة طاقة الرياح بحلول عام 2030.

- تستهدف خطة "بايدن" أيضًا إنفاق ما يقرب من 2 مليار دولار أمريكي لبناء 500 ألف محطة شحن كهربائي للمركبات التي تسير بالكهرباء، وتوظيف أكثر من 250 ألف عامل لتحويل محطات الوقود القديمة، وأيضًا إنشاء خطوط سكك حديد سريعة تقوم بتوصيل سواحل الولايات المتحدة الأمريكية ببعضها.

اتجاهات السياسة الخارجية لإدارة «بايدن»

على الرغم من أن قضايا السياسة الخارجية قد تحتل أهمية تالية لقضايا الداخل في أجندة "بايدن"؛ إلا أنه أكد في حملته الانتخابية سعيه لاستعادة الدور القيادي الأمريكي للعالم، وتعزيز مكانته من خلال قيادته للمؤسسات والمنظمات الدولية، والالتزام بالاتفاقيات المبرمة، وليس الانسحاب منها، إذ أعلن "بايدن" أنه سيعود إلى اتفاقية باريس للمناخ، ومنظمة الصحة العالمية، وأنه سيعزز العلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة. ويمكن بلورة موقف "بايدن" من أهم القضايا الدولية فيما يلي:

1 - الصين:

من المتوقع أن تستمر الخلافات الأمريكية مع الصين، في ظل إدراك "بايدن" أن هناك منافسة استراتيجية بين البلدين، إلا أن إدارته لذلك الملف قد تختلف عن "ترامب"، ويمكن تناول سياسات "بايدن" المتوقعة تجاه الصين على النحو التالي:

- **الخلافات التجارية:** يدرك "بايدن" أن الصين دولة عظمى ذات اقتصاد قوي وشريك تجاري كبير لأمريكا، ولهذا فإن حل الخلافات التجارية معها لا يتم بالطريقة التي اتبعها "ترامب" التي أثرت سلبًا على الولايات المتحدة فيما يتعلق بانخفاض الصادرات الزراعية، وارتفاع التكاليف وتعطل الإمدادات للشركات الأمريكية التي تعتمد على الواردات الصينية. ولذا سيعمل "بايدن" على تخفيف التوتر المتعلق بالحرب التجارية مع الصين، كما سيواصل المفاوضات مع الصين بشأن الممارسات التجارية غير العادلة. وبرغم انتقاد "بايدن" للحرب التجارية التي شنها "ترامب" تجاه الصين، فمن غير المتوقع أن يقوم "بايدن" بإزالة كل التعريفات الجمركية التي فرضها "ترامب" على الواردات الصينية، وذلك لحماية العمال الأمريكيين.

- **التنافس التكنولوجي:** تعهد "بايدن" بالحفاظ على قيادة واشنطن العالمية في مجال التكنولوجيا، ومواجهة جهود الصين لمنافسة الولايات المتحدة، ومواجهة الهجمات الإلكترونية، وسرقة التكنولوجيا،

ويسعى "بايدن" إلى توحيد مواقف حلفاء الولايات المتحدة لمحاصرة التكنولوجيا الصينية ومواجهة الممارسات الاقتصادية التعسفية، بالإضافة إلى العمل على التنافس في القطاعات التكنولوجية الاستراتيجية بهدف مواجهة النفوذ الصيني.

- **حقوق الإنسان:** من المتوقع أن تركز سياسة "بايدن" تجاه الصين على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن تقوم إدارة "بايدن" بالضغط على الصين للتراجع عن انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانج ضد مسلمي الإيغور.

- **تغير المناخ:** هناك مخاوف لدى "بايدن" بشأن تغير المناخ، وبالتالي فمن المرجح أن يتعاون الرئيس المنتخب مع الصين، باعتبارها أكبر مصدر لانبعاث الكربون في العالم.

2 - روسيا

وصف "بايدن" روسيا خلال حملته الانتخابية بأنها خصم، معتبرًا أنها التهديد الأكبر للولايات المتحدة، لذا من المتوقع أن تتمثل سياسته تجاه روسيا في الآتي:

- **عدم تغيير العقوبات الأمريكية:** إذ تم فرض عقوبات على روسيا من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لضمها شبه جزيرة القرم، ومن غير المرجح أن يتجه "بايدن" إلى رفع العقوبات المفروضة على روسيا، فهو يعتبرها وسيلة للضغط ليس فقط لحل النزاع على المدى القريب ولكن أيضًا كإشارة إلى الكرملين بأن تكاليف مثل هذا السلوك ستفوق في النهاية أي فوائد متصوَّرة.

- **الحدّ من التسلح:** من المرجَّح أن يتعاون "بايدن" مع روسيا في مجال الحد من التسلح، حيث أعلن عن رغبته في تمديد المعاهدة الأمريكية-الروسية حول خفض الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا (ستارت3-)، التي تم التوقيع عليها في عام 2010، وتفرض المعاهدة قيودًا على نشر الولايات المتحدة وروسيا الأسلحة النووية الاستراتيجية، وسوف تنتهي المعاهدة في 5 فبراير 2021، ويمكن تمديدها إذا وافق الطرفان.

3 - أوروبا

- من المتوقع أن يحسن فوز "بايدن" العلاقات عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوروبا، والتي تضررت بفعل انسحاب "ترامب" من اتفاقات دولية يدعمها الاتحاد الأوروبي، مثل: اتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي الإيراني، والتشكيك في جدوى حلف شمال الأطلسي. ومن المتوقع أيضًا أن تكون رئاسة "بايدن" أكثر تعاونًا مع أوروبا بدءًا من العودة إلى اتفاقية باريس لحماية المناخ، وتجديد التعاون في منظمة التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي.

4 - إفريقيا

- **وفقًا لأجندة بايدن**-هاريس للشتات، تتمثل توجهات "بايدن" إزاء إفريقيا في التأكيد على التزام أمريكا بالازدهار المشترك والسلام والأمن والديمقراطية والحكم كمبادئ أساسية للمشاركة الأمريكية-الإفريقية، وإعادة تنشيط العلاقات الدبلوماسية مع الحكومات الإفريقية والمؤسسات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الإفريقي. ومن المرجح أن يقوم "بايدن" بتوفير التمويل الذي منعته إدارة "ترامب" لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي، وسيقوم بدعم جهود مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى استمرار الدعم في جهود مكافحة تداعيات وباء كورونا.

5 - الشرق الأوسط

- من المتوقع ألا يحتل الشرق الأوسط أولوية عالية في اهتمامات "ترامب" في ظل التحديات الداخلية الضخمة، وإعطاء أولوية للعلاقة مع حلفاء الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، إذ يعتزم التهدئة وإنهاء الحروب وخفض عدد القوات الأمريكية في مناطق الصراع مثل العراق وسوريا، وأن تقتصر مهمة القوات الأمريكية على مواجهة التنظيمات الإرهابية، مثل "القاعدة" وتنظيم "داعش"، مع العمل على ضرورة التسوية السياسية للأزمات هناك لردع هذه التنظيمات وعدم نموها.

- **سوريا:** قد تستهدف إدارة "بايدن" السعي للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية مع استمرار التصدي لتنظيم "داعش" لتقويض انتشاره، بالإضافة إلى العمل مع الأكراد والشركاء الفاعلين في الأزمة، علاوة على العمل مع الشعب اللبناني لتعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي والاستقرار المالي، وذلك في ضوء الأوضاع الداخلية غير المستقرة.

- **ليبيا:** بمراجعة تصريحات "بايدن" إزاء الأزمة الليبية، نجد أن هناك موقفًا متأرجحًا من الوضع هناك، حيث عارض عندما كان نائبًا للرئيس "أوباما" في 2011 التدخل الأمريكي عبر حلف الناتو لإسقاط "القذافي"،

لكنّه دافع لاحقًا عن ذلك التدخل قائلًا: "أمريكا أنفقت ملياري دولار في ليبيا ولم تخسر حياة واحدة"، وذلك تأكيدًا على أن التدخل حقق أهدافه بتكلفة منخفضة. ومن ثم قد يتجه خلال إدارته إلى إعطاء أولوية للملف الليبي والتنسيق مع الجانب الأوروبي، بما يحافظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في ليبيا.

- **اليمن:** يتّجه "بايدن" إلى وقف الدعم الأمريكي للحرب في اليمن، والتركيز على الأبعاد الإنسانية للأزمة اليمنية.

- **إيران:** يرى "بايدن" أن الاتفاق النووي الإيراني من أهم إنجازات الرئيس الأسبق "أوباما"، ووفقًا لتصريحات "بايدن" فإنه ينوي العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران في حال التزامها بتعهداتها التي نُصَّ عليها في الاتفاق.

- **تركيا:** انتقد "بايدن" خلال حملته الانتخابية تركيا، وتراخي "ترامب" في التعامل مع الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان". ووفقًا لتصريحات الرئيس المنتخب لصحيفة "نيويورك تايمز" مؤخرًا فإنه يعتزم تبني نهج أمريكي جديد ضد الرئيس التركي الذي وصفه بـ"المستبد"، حيث يرى "بايدن" أن قرار "ترامب" بسحب القوات الأمريكية من شمال سوريا هو "خيانة للأكراد"، ويجب أن تدفع تركيا ثمنًا باهظًا لحملتها العسكرية في الأراضي الكردية السورية.

- **إسرائيل وفلسطين:** من المتوقع استمرار "بايدن" بالالتزام بحماية أمن إسرائيل وتفوقها العسكري والنوعي، حيث يعتقد أن إسرائيل القوية والآمنة والديمقراطية أمر حيوي لمصالح واشنطن، لذا سيعمل على دعم حل الدولتين، والذي يضمن مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية معترف بحدودها. بالإضافة إلى ضمان حق الفلسطينيين في العيش بحرية وأمان في دولة قابلة للحياة خاصة بهم، مع إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية ومكتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وعودة المساعدات للفلسطينيين التي أوقفتها إدارة "ترامب"، لكن تظل القدس عاصمة إسرائيل مدينة غير مقسمة في متناول جميع الأديان، بالإضافة إلى إبقاء السفارة الأمريكية في القدس، كما قد يدعو "بايدن" الدول العربية إلى استمرار اتجاه تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ختامًا، يمكن القول إن إدارة "بايدن" تواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية، وإن الأولوية ستكون للداخل على الأرجح، مع العمل على تهدئة الأزمات الخارجية، بحيث لا تضطر الولايات المتحدة إلى التورط في أزمات الخارج بشكل يشتت جهدها ومواردها وأولوياتها في التعامل مع الأزمات الداخلية الكبيرة.

قضايا الأمن والدفاع

- التسوية الليبية بين مؤشرات التقدم ومحاولات العرقلة
- كيف استغل المتطرفون الرسوم المسيئة لنشر الكراهية؟

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (14) - 15 نوفمبر 2020

التسوية الليبية بين مؤشرات التقدم ومحاولات العرقلة

حققت مسارات التسوية المطروحة للأزمة الليبية اختراقًا ملموسًا لدورة الصراع الأخيرة، التي مثلت أخطر مستويات تصعيد تشهدها الأزمة، بعد توافد مجموعات المرتزقة والقوات الأجنبية ودخولها إلى ميدان القتال، وتصاعد احتمالات اندلاع مواجهات إقليمية ودولية. لذا كان الاتجاه نحو تسوية شاملة ضرورة حتمية لضمان عدم فقدان السيطرة على الأزمة، وتحول الدولة المأزومة إلى ساحة حرب مفتوحة يصعب فض الاشتباك فيها.

*** حسين عبدالراضي**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

*** محمود قاسم**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استمرار المراوحة

يُعوَّل على جهود التسوية الراهنة لحلحلة الأزمة في إنهاء موجات الاقتتال الدائر على مدار عشرة أعوام، ويستند ذلك إلى عدة مؤشرات تجعل هذه المفاوضات أكثر حظًّا عن سابقاتها، رغم ما يتخللها من معطيات تُهدد بتعطيلها أو إفقادها فاعليتها، ويمكن بيان أبرزها فيما يلي:

- **جهود التسوية السابقة:** تبنّت التسوية الليبية مبدأ هامًّا مفاده البناء على الجهود السابق إنجازها، وفي مقدمتها: مخرجات مؤتمر برلين (يناير 2020)، وإعلان القاهرة (يونيو 2020)، وهي جهود حظيت بدعم دولي كبير، وحُدِّدت كأُسس توافقية لحل الصراع. ولعل استمرار اللجنة العسكرية (5+5) كمحور للتسوية الآنية والعسكرية، وإعمال لجان الخبراء الاقتصاديين كمحور التسوية الاقتصادية؛ من أهم العوامل التي مكّنتها من إحداث اختراق للأزمة. ويبقى خروج بعض العواصم الإقليمية على مخرجات برلين والقاهرة إشكالية قد تقود إلى تعطيل مسارات التسوية، ولا سيما وصولها إلى تفاهمات دولية متعلقة بالمرتزقة وحظر التسليح.

- **تفكيك مستويات الصراع:** وزعت المفاوضات مسارات متوازية للمسار الاقتصادي، واللجنة العسكرية، والحوار السياسي، والمسار الدستوري. وقد يساعد ذلك في الوصول إلى أرضية مشتركة للقضايا التخصصية تتدرج لتصبح تفاهمات شاملة عمومًا.

وقد يقدم ذلك التوزيع حلولًا لبعض الإشكاليات متجاهلًا أخرى، ما يهدد بالتوصل إلى تفاهمات منقوصة ما تلبث أن تعطلها أية قضايا خلافية يتم إثارتها، لذا من الأهمية مراعاة ألا يؤثر توازي المسارات على شمولها لكافة الملفات العالقة، وعدم تأجيل حسم أيٍّ منها، وترك مساحة لحدوث ارتداد سلبي.

- **الزخم الدوليّ حول التسوية:** نالت جولات التفاوض اهتمامًا دوليًّا كبيرًا، ما شجع المشاركين على الالتزام بالوصول إلى تفاهمات، والاستمرار في الحوار بنمط إيجابي. إلا أنّ هذا الزخم تخللته مواقف دولية مُبطَّنة بنوايا مبيتة للانقلاب على ما تم إنجازه، فتصريح الرئيس التركي المشكِّك في اتفاق وقف النار عكس رغبة في تقويض التفاهمات بسياقها الممهد لإنهاء نفوذه في ليبيا، وهو ما تطابق مع الموقف القطري الذي شكك بصمود الحوار، وإبرام الدوحة اتفاقية أمنية مع حكومة الوفاق في إخلال صريحٍ باتفاق استدامة وقف إطلاق النار. وعليه، فرغم الموقف الدولي الداعم لإنجاح المفاوضات؛ إلا أن بعض الأطراف قد تتبنى مواقف وتحركات مُعطِّلة لمسارات التسوية.

- **الهدنة ووقف إطلاق النار:** لعبت مبادرة الجيش الوطني بوقف إطلاق النار وبالانسحاب للمنطقة الوسطى (يونيو 2020)، وتثبيت خطوط الاشتباك بعد إعلان مصر الخط الأحمر (سرت-الجفرة)، وإعلان رئيس مجلس النواب الليبي "عقيلة صالح" ورئيس المجلس الرئاسي "فائز السراج" للهدنة؛ دورًا هامًّا في الوصول للمرحلة المتقدمة من التسوية، ودعم المعطيات السابقة من فرص نجاح المفاوضات، وتلافي سيناريو انهيارها كما حدث قبيل المؤتمر الجامع (إبريل 2019). لكن استمرار التحشيدات العسكرية شرق مصراتة، ونقل تركيا للمرتزقة السوريين إلى المنطقة الغربية؛ يجعل فرص تجدد الاشتباك قائمة، فضلًا عن المواقف السلبية التي تتبناها شخصيات رسمية وميليشياوية بالمنطقة الغربية، وتدعو لعدم الالتزام بمخرجات الحوار والعودة للمواجهات المسلحة.

- **الإشكاليات المُعطِّلة للتفاوض:** نجحت مسارات التسوية الليبية في تجاوز ما طرأ في طريقها من إشكاليات، فعودة الوفد الأول لمجلس الدولة إلى الحوار بالمغرب وإنجاز تفاهم في مساره، وانعقاد جولة الحوار السياسي بتونس (نوفمبر 2020)، بالإضافة إلى استمرار أعمال اللجنة العسكرية؛ هي كلها دلائل على نجاح مسارات التسوية في اختراق الأزمة رغم ما طرأ من إشكاليات تمثيل أو اختيار أو تنفيذ، وهو -في حد ذاته- محدِّد إيجابي. ولكن تجاوز تلك الإشكاليات ينبغي أن يُفرز برنامج عمل للتعاطي مع ما قد يستجد من مواقف، بل والعمل على تلافي النقاط الخلافية وحلها بشكل تام، حتى لا تحول دون الوصول إلى استكمال طريق التسوية، ويطرأ مشهد يُعيد الأزمة إلى المربع الذي يخشاه الجميع.

ثوابت وجهود مصرية

دخلت الأزمة الليبية مرحلة جديدة بين اختبار مواصلة المسار السياسي ومدى صمود وتثبيت عملية وقف إطلاق النار ضمن المسار العسكري. ووسط التحولات سالفة الذكر، تظل الجهود المصرية وتحركاتها قائمة على فرض رؤيتها الثابتة تجاه الأزمة، والتي تتمثل في فرض تسوية سياسية عبر الحوار، والحفاظ على مؤسسات الدولة، وبناء الثقة بين مكونات المجتمع الليبي. وقد تشكلت محاور الحركة المصرية في الآونة الأخيرة عبر عددٍ من المستويات كالتالي:

- **دعم جهود التسوية:** عملت مصر على صياغة ورسم رؤى سياسية متقدمة، تستهدف تسوية الأزمة عبر عدد من المبادرات كإعلان القاهرة (يونيو 2020)، الذي لاقى قبولًا دوليًّا كأساس يمكن البناء عليه لحلحلة الأزمة. وفي إجراء مكمل، كثفت القاهرة جهودها الرامية إلى إحياء المسار الدستوري عبر استضافتها الفرقاء الليبيين (أكتوبر 2020)، لخلق حالة من التوافق، ووضع خطوط عريضة لتفاهمات دستورية تُسرع من عملية التسوية، فضلًا عن مجموعة من اللقاءات بين القيادات الرئيسية والفواعل في المشهد، سواء من ممثلي الشرق أو الغرب الليبي.

- **الحيلولة دون اندلاع مواجهة شاملة:** سعت القاهرة لتسكين الصراع ومنع وصوله إلى نقطة اللا عودة، حيث أصبح حديث القاهرة عن الخط الأحمر (سرت - الجفرة) عاملًا مهمًّا في تجنب الحرب المفتوحة والتصعيد بين الشرق والغرب، وأظهرت مصر موقفًا حازمًا تجاه توظيف الأداة العسكرية في الصراع في وقتٍ كانت التحركات والتجهيزات التركية تُعد فيه لهجوم تجاه سرت. واستكمالًا للمساعي المصرية المرتبطة بفرض معادلة أمنية مستقرة، استضافت مدينة الغردقة (سبتمبر 2020) اجتماعات بين قيادات عسكرية وأمنية من الشرق والغرب؛ للوصول إلى صيغة تُحافظ على عملية وقف إطلاق النار، وتحول دون التصعيد كمقدمة لتوحيد الجهود العسكرية بين الطرفين بما يحفظ أمن ليبيا والإقليم.

- **الاتصالات الفعّالة بكافة الأطراف الليبية:** استطاعت مصر نسج شبكة اتصالات موسّعة مع كافة الأطراف الليبية، وجاءت زيارة وزير الداخلية بحكومة الوفاق "فتحي باشاغا" للقاهرة (نوفمبر 2020)، للتأكيد على دعم القاهرة لمسارات التسوية عبر تشجيع الليبيين وحثهم على تجاوز الخلافات. كما عكست نتائج الزيارة تمسك مصر برؤية ثابتة مفادها تحييد التدخلات الخارجية المقوِّضة للتسوية، وحل الميليشيات وإخراج المرتزقة، بالإضافة إلى أهمية تنسيق الجهود الأمنية بين المؤسسات الليبية، والسعي نحو توحيدها، وفرض النظام والاستقرار.

- **في الأخير،** يدور الموقف المصري والتحركات الأخيرة في إطار العمل على بناء الدولة الوطنية الليبية بعيدًا عن الوصاية الخارجية من خلال إنهاء الصراع والفوضى، والقضاء على النموذج الميليشياوي، واستعادة مؤسسات الدولة من خلال بناء الثقة بين مكوِّنات الشعب الليبي. والسبيل لذلك، وفقًا للرؤية المصرية، يقوم بالأساس على إتاحة المجال للحوار البنّاء بين الأطراف الليبية، وإيجاد أرضية مشتركة للوصول إلى تفاهمات جادة تقطع الطريق أمام أية محاولات للفتنة وتأجيج الصراع، وتمهيد الميدان السياسي لسلطة وطنية تقوم على رعاية الشأن الليبي، بما يدفع ليبيا للخروج من دوامة الصراع والاقتتال، ويحقق للشعب الليبي تطلعاته بالاستقرار والأمن والتنمية.

كيف استغل المتطرفون الرسوم المسيئة لنشر الكراهية؟

لم تكن أزمة الرسوم المسيئة للرسول (ص) الأولى من نوعها، إذ سبقتها أزمات عدة، ارتبطت بإهانات لمقدسات إسلامية قام بها أفراد من الغرب، ومؤسسات مثل صحيفة "شارلي إبدو" التي عرضت رسومًا كاريكاتيرية مسيئة تسببت في أزمة واسعة النطاق، لا تزال تداعياتها ممتدة حتى الوقت الراهن. وفي الوقت الذي ينبغي التأكيد فيه على أن المساس بالمقدسات الدينية مرفوض؛ إلا أن الخطاب المتطرف لم يكن حلًّا ملائمًا، بل يمنح فرصًا لمتبني خطاب الكراهية، وإشاعة العداء.

*د. عزة هاشم
خبيرة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أزمة كاشفة

طرحت تداعيات أزمة الرسوم المسيئة العديد من الدلالات الهامة، من أبرزها ما يلي:

- **الانتهازية السياسية:** أظهرت أزمة الرسوم المسيئة بصورة واضحة كيفية تبني "الانتهازية السياسية" لدى بعض ممن استغلوا حالة الرفض والغضب والغيرة المشروعة على المقدسات في شن حملات من الشحن العاطفي على وسائل التواصل الاجتماعي، والتصعيد من خطاب الكراهية من خلال حملات تضمنت في العديد من الأحيان تحريفًا للواقع، وتضخيمًا في اتجاهات العداء حيال الغرب بشكل عام وفرنسا بشكل خاص.

- **وصم المعتدلين:** يتمثل أبرز ملامح الانتهازية السياسية خلال الوضع الراهن في وضع أصحاب الرؤى المعتدلة في موضع حرج، يجعلهم يُفرِطون في تبرير حسن نواياهم عندما يحاولون نقل الحقيقة دون تحريف أو مبالغة. لكنّ اللعب على وتر العاطفة قد يخلق مناخًا مهيّئًا لتقبل الخطاب المتطرف، وخطاب الكراهية، ويضع الخطاب المعتدل في أزمة، قد تصل إلى الوصم الذي يجعل العديد من المعتدلين في حالة من الحذر وربما الخوف من الاتهامات بعدم الغيرة على الدين أو التعاطف مع الغرب. مثل هذا المناخ قد يخلق بيئة خصبة لتنامي العنف والإرهاب، ويخلق تبريرات لمن يتحيّنون الفرص، إما للحصول على مكتسبات من الأزمة، أو لتأكيد وصم المسلمين والترويج للصورة النمطية المغلوطة التي تصفهم بالعنف.

- **الحلقة المفرغة:** المفارقة أنه في الوقت الذي يستخدم فيه المتطرفون الإسلامويون التطرف اليميني للادعاء بأن الغرب معادٍ وعنيف تجاه الإسلام، نجد على الجانب الآخر المتطرفين اليمينيين يستخدمون التطرف الإسلاموي ليجادلوا بخطورة المهاجرين المسلمين على أمن المجتمعات الغربية. على سبيل المثال: يروج المتطرفون الإسلامويون لأن هناك حربًا من الغرب ضد الإسلام يتم التدليل عليها من خلال تصاعد دعوات حظر الحجاب في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وحظر المآذن في سويسرا في عام 2009، ويستخدمون ذلك كتأكيد على القمع والظلم والعداء للإسلام، ويحاولون استخدامه لأغراض الإثارة السياسية والتصعيد.

من جهةٍ أخرى، يروج المتطرفون اليمينيون إلى خطورة المسلمين، وخاصة المهاجرين على المجتمعات الغربية، ويدللون على ذلك بالهجمات الإرهابية وحوادث العنف التي يرتكبها مسلمون. النتيجة هي تنامي الاتجاهات الرافضة للمسلمين في الغرب، وكذلك تنامي العداء حيال الغرب لدى بعض المجتمعات المسلمة، والدخول في دائرة مفرغة من التنميط والإدراك المغلوط لواقع الأمور، وهو ما قد يتبعه تصاعد اتجاهات العداء، التي تصل في بعض الأحيان إلى العنف. ولا شك في أن الهجمات الأخيرة مثّلت فرصة ذهبية لمتبني خطاب الكراهية ضد المسلمين والمهاجرين بشكل خاص.

- **فوبيا الإسلام:** استخدم اليمين في أوروبا الانتهازية السياسية عندما استغل الخوف من الإرهاب في تعزيز صعوده، من خلال تبنيه خطابًا متطرفًا يهدف إلى تصعيد المشاعر المعادية للمسلمين في أوروبا، تلك المشاعر التي قادت نحو مزيدٍ من الاتجاهات والسلوكيات الفردية المسيئة التي يتم استغلالها في مجتمعاتنا أيضًا في عمليات الشحن الانفعالي ضد الغرب، وتنمية خطاب كراهية قائم على إدراك بأن الغرب في حالة عداء مع الإسلام.

حصاد الكراهية

لا شك في أن إدراكنا للأمور قد لا يتفق في العديد من الأحيان مع حقيقتها، ويبقى هذا الإدراك رهنًا بمجموعة مركبة من العوامل، التي قد توسع أو تضيق الفجوة بين ما يحدث وتصوراتنا حياله. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى عددٍ من المعطيات:

- اتجه بعض الأفراد للتطرف، كرد فعل على التصور الاستعماري الجديد للغرب وما يرتبط به من

اضطهاد وظلم وأعمال عدائية ارتُكبت ضد المسلمين في مناطق الصراع مثل الشرق الأوسط وأفغانستان، وتثير هذه الصراعات الغضب والاستياء مع شعور بالعجز مما يجعل الأهداف السياسية للجماعات الإسلامية والمتطرفة جذابة لأولئك الذين يشعرون بالعجز.

- تُوحي جماعات التطرف بقدرتها على دعم القتال ضد الظالمين المتصورين للمسلمين في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم، وهو ما يتيح فرصة للانتقام من العدو المتصور، بما في ذلك المجتمع المضيف الذي يمكن اعتباره بسبب سياسته الخارجية بمثابة الظالم. إن التضخيم في طرح ومعالجة حوادث الكراهية الفردية لدى البعض حيال المسلمين في الغرب خدم أغراض هذه التنظيمات، وجعلها بيئة حاضنة للراغبين في القتال ضد عدو مدرك.

- لعبت الصورة النمطية للمهاجر، وتحديدًا المهاجر المسلم، في أوروبا دورًا محوريًّا في تعزيز حالة الخوف المرضي (الرهاب) لدى قاعدة عريضة من مواطني دول الاتحاد الأوروبي من خطورة المهاجرين، ما أدى إلى ما يُمكن وصفه بـ"فوبيا المهاجرين" وما ترتب عليه من انتشار ظاهرة التمييز العنصري في هذه الدول، وما يحدث من عمليات إرهابية انتقامية، وخطاب عنف موجه للمجتمعات الأوروبية يُعزز بصورة كبيرة من هذه الصورة النمطية.

- يحدث التطرف التشاركي Co-radicalization في إطار الشعور بالتمييز الذي يواجهه شباب الأقليات المسلمة، والذي قد يؤدي إلى تحديد هوية جماعة إسلامية أقوى من خلال المشاركة في الممارسات الدينية المشتركة. وتعبّر هذه الممارسات عن هوية الفرد الدينية وتؤكدها. وفي المقابل، يمكن لأعضاء مجموعة الأغلبية أن يتفاعلوا بشكل سلبي أكثر مع هذه التجمعات، متصورين أنها تهدد هويتهم الثقافية ونظرتهم للعالم، ما يؤدي إلى الخوف من أن تتغلب تقاليد هذه على طريقة حياته الخاصة، وبالتالي على ترتيبات الوضع السائدة في المجتمع ("Eurabia").

- استنادًا إلى ما سبق أحيانًا قد تسعى التنظيمات المتطرفة إلى تحريض السلطات الغربية على اتخاذ تدابير أكثر تشددًا وقسوة من أي وقت مضى، ينجم عنها فصل الشباب المسلم عن المجتمع وجعله أكثر تقبلًا للرسائل المتطرفة ومحاولات التجنيد، وتساهم النزاعات بين الجماعات في المجتمع والاستجابات السياسية التي تتعامل مع هذا الأمر بإجراءات أكثر تقييدًا وربما أكثر تشددًا في جعل رسائل المتطرف أكثر مصداقية ورواجًا.

- لا شك في أن ما يحدث جعل الأقلية المسلمة في أوروبا توجه أشكالًا مختلفة من سوء التقدير والإقصاء، وهو ما جعل المشاعر المعادية للمسلمين أكثر انتشارًا من مشاعر العداء ضد الأجانب بشكل عام في أوروبا، وتتصاعد هذه المشاعر السلبية لتصل إلى حد الخوف المرضي من الإسلام لدى الغرب "فوبيا الإسلام"، والرهاب من المهاجرين المسلمين الذين تم تنميطهم دون تمييز في الغرب بوصفهم تهديدًا محتملًا وقائمًا.

- **إن الشعور بأن المسلمين يواجهون الكثير من المظالم وأن الغرب يسعى لتغيير الإسلام أو تدميره، أو حتى إنه في حالة حرب مع الإسلام؛ قد يمهد الطريق لإضفاء الشرعية على العنف كدفاع عن النفس، وبالتالي يتم الترويج لعدد من المغالطات، أبرزها أن على المسلم "الحقيقي" أن يتحمل القتال في وجه العدوان، ويصبح العنف شيئًا واجبًا وأخلاقيًا أو حتى إلزاميًّا للدفاع عن عقيدة المرء و"الإخوان" و"الأخوات" المهددين في جميع أنحاء العالم، ومن أجل تصحيح الأخطاء المتصورة يصبح العديد من المهاجرين المهيئين لتلقي هذه الرسائل متحمسين أخلاقيًّا لتبني العنف باسم جماعتهم الدينية ضد المظالم الغربية.**

قضايا السياسات العامة

- هل تقف مصر على أعتاب "فرصة ديموغرافية"؟
- لماذا لا تدعم "مجموعات التقوية" إصلاح التعليم؟

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (14) - 15 نوفمبر 2020

هل تقف مصر على أعتاب "فرصة ديموغرافية"؟

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانًا في مطلع أكتوبر 2020، تم الإعلان فيه عن بلوغ عدد سكان مصر بالداخل (101) مليون نسمة، مقابل 100 مليون نسمة في 11 فبراير 2020. وتحققت زيادة المليون الأخيرة خلال 235 يومًا فقط (سبعة أشهر و25 يومًا)، مقابل 205 أيام استغرقها المليون السابق، ما يعني تزايد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق زيادة سكانية قدرها مليون نسمة، الأمر الذي يشير إلى تراجع اتجاه معدل الزيادة السكانية، وأن مصر تقف على أعتاب فرصة ديموغرافية، يمكن تعزيزها إذا ما طبقنا سياسات داعمة لهذا الاتجاه.

* هالة فودة
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

فرصة مطروحة

- تحدث الفرصة الديموغرافية عندما تبدأ معدلات الإنجاب المرتفعة في الانخفاض، مما يجعل نسبة السكان في الشريحة العمرية من (15 إلى 64) تزداد، ويؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الإعالة الديموغرافية؛ حيث يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهو ما يساعد على تحقيق مستوى معيشي أفضل للسكان.

- تبين المؤشرات أن هناك فرصة ديموغرافية تلوح في الأفق في مصر، مع بدء تراجع معدلات زيادة السكان، ومنها:

زيادة تمكين المرأة: إذ بلغت نسبة تمثيل النساء الوزيرات في مجلس الوزراء من 6% إلى 20% بين عامي 2015 و2017، ثم إلى 25% في عام 2018. وفي عام 2019، وصلت نسبة المرأة في منصب نائب محافظ إلى 31%. كما حصلت المرأة أيضًا على زيادة نسبة التمثيل في البرلمان المصري من 2% في عام 2013 إلى 25% عام 2019.

توسع التمكين الاقتصادي: فقد تم تنفيذ عدة مشاريع، منها مشروع "قرية واحدة.. منتج واحد"، وكذلك مشروع الإقراض والادخار "قدم الخير"، من خلال نموذج "مجموعات الادّخار والإقراض"، واستفادت منه 18 ألف سيدة من المجتمعات الفقيرة، وبلغ عدد المشروعات المنفذة 4 آلاف مشروع بقيمة ادّخارية 8 ملايين جنيه .إضافة إلى منح قروض ميسرة بدون فوائد لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر. وقد بلغ عدد المشروعات التي تم تنفيذها منذ بدء المشروع 11976 مشروعًا. ويعني ذلك زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وهو ما يؤدي -عادةً- إلى الحد من الإنجاب.

تكثيف حملات تنظيم الأسرة، ومن أبرزها برنامج "2 كفاية"، كما تم تنفيذ 3 ملايين زيارة لطرق الأبواب منذ بداية المشروع في نهايات 2017، فضلًا عن تحويل 511 ألف سيدة بحاجة إلى خدمات تنظيم الأسرة إلى العيادات

المتخصصة، منهن 63571 سيدة ترددن على العيادات الأهلية التي طورها البرنامج، إضافة إلى تجهيز 31 عيادة جديدة من عيادات تنظيم الأسرة في القرى التي ينفذ بها المشروع، لتصل العيادات التابعة لبرنامج "2 كفاية" إلى 65 عيادة.

ارتفاع الطلاق وانخفاض الزواج: حيث ارتفع معدل الزواج عام 2013 حتى بلغ 10.7 زيجات جديدة لكل ألف من السكان، ثم حدث انخفاض تدريجي حتى وصل إلى 9.6 لكل ألف من السكان عام 2017، واستمر الانخفاض بعد ذلك حتى وصل إلى 9.1 لكل ألف من السكان عام 2018. في الوقت نفسه، أخذ معدل الطلاق اتجاهًا صاعدًا، فقد بلغ معدل الطلاق 1.9 حالة طلاق جديدة لكل ألف من السكان في عام 2013، وتواصل الارتفاع ببطء، حتى وصل إلى 2.2 لكل ألف في 2018.

معدلات الزواج والطلاق لكل ألف من السكان 2013 - 2018 اللوجستية

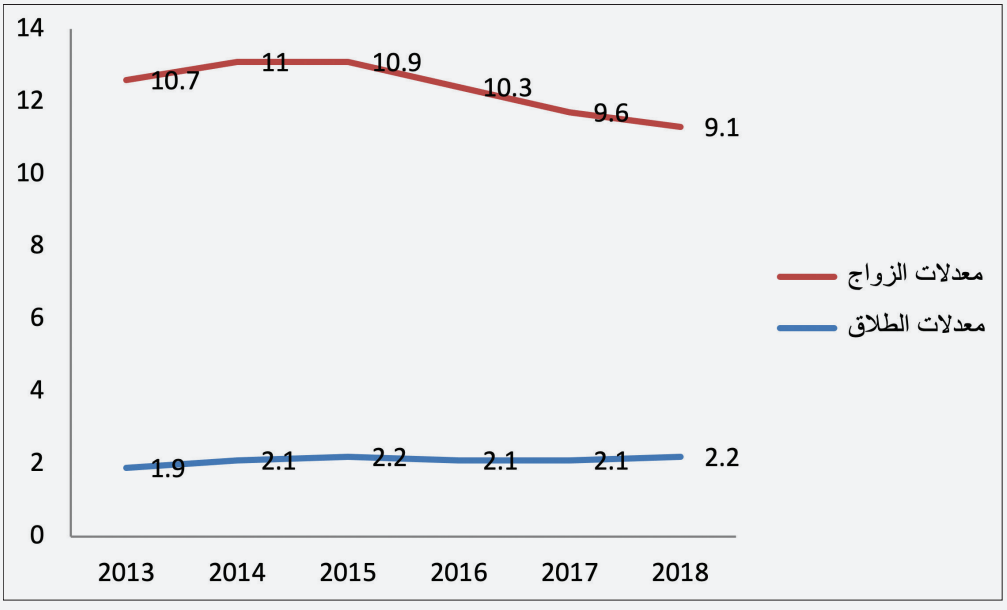

تزايد سكاني

- شهد القرن العشرون زيادة سريعة في سكان مصر. لذا، جاء الاهتمام بالمشكلة السُكانية في سياسات الدولة نتيجة الربط بين مشاكل التنمية وتأثير الزيادة السكانية المضطردة عليها، والتي تؤدي -في النهاية- إلى زيادة معدلات الإعالة والتكاليف الاقتصادية على الأسرة. ويوضح الجدول التالي تطور أعداد السكان في مصر، ونسبة النمو السكاني.

عدد السكان ومعدل الزيادة السكانية بين عامي 1897 و2020

سنة	عدد السكان بالمليون	نسبة النمو السكاني
1897	9.7	
1907	11.39	1.43%
1917	12.7	1.31%
1927	14.2	1.10%
1937	15.9	1.15%
1947	18.9	1.75%
1960	26.1	2.30%
1976	36.6	2.12%
1986	48.3	2.86%
1996	59.3	2.06%
2006	72	2.05%
2015	89.3	2.3%
2017	94.8	2.50%
2020	101	1.70%

- بدأ الاتجاه الصعودي لمعدل الزيادة السكانية في مصر منذ الستينيات، ووصل إلى ذروته في التسعينيات، وبرغم انخفاضه في السنوات التالية؛ إلا أنه بقي مرتفعًا، وأعلى من مستوى اثنين بالمائة، حتى انخفض هذا العام لأول مرة إلى 1.7%، وهو المستوى نفسه الذي كان عليه تقريبًا عام 1947، وهذا ما نعتبره فرصة ديموغرافية.

معدل زيادة السكان منذ بداية القرن العشرين

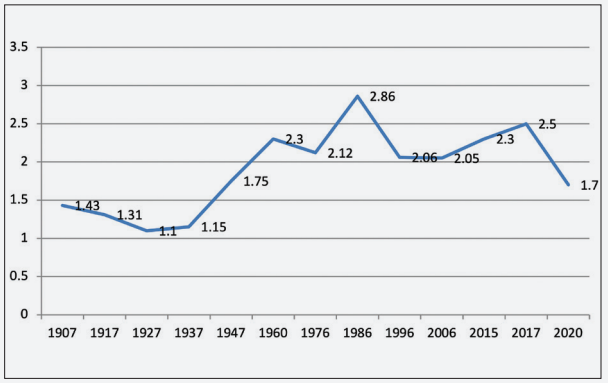

تحدي الفرصة

- يُعد التحدي الأكبر الذي يواجه مصر هو إبقاء الفرصة الديموغرافية على اتجاه ثابت يتكرر في السنوات التالية، الأمر الذي يسمح بالحد من الزيادة السكانية عند المستوى المتناسب مع موارد البلاد ومعدلات التنمية. من هنا، يمكن تطوير:

التوسع في برامج تنظيم الأسرة، خاصة في القرى والنجوع، بحيث يتم إتاحة وسائل منع الحمل المتنوعة (خدمات الصحة الإنجابية) بشكل أكبر، وأوسع في كافة مكاتب الصحة وعيادات تنظيم الأسرة على مستوى الجمهورية.

الاهتمام ببرامج محو الأمية وتعليم الإناث خاصة في القرى والأرياف، حيث إن تدنِّي مستويات تعليم الإناث أحد أسباب الحمل غير المرغوب فيه، وغير المخطط له.

محاولة تغيير العادات والموروثات الثقافية، ولتكن البداية حملات توعوية في مرحلة التعليم الجامعي وقبل الجامعي ومؤسسات رعاية الشباب، برعاية الهيئة الوطنية للإعلام ومؤسسات الدولة المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

لماذا لا تدعم «مجموعات التقوية» إصلاح التعليم؟

أعلنت وزارة التربية والتعليم عن عدة مبادرات لمجموعات التقوية في العام الدراسي الجديد، وذلك لمواجهة مراكز الدروس الخصوصية التي انتشرت بدرجة جعلتها تحلّ محل المدرسة في تقديم المعرفة للطلاب، خاصة في المرحلة الثانوية. وهذه ليست المرة الأولى التي تطرح الوزارة هكذا مبادرات؛ إلا أن المحاولات السابقة لم تنجح. فهل يختلف الأمر هذه المرة، لا سيما في ظلّ معضلة عدم وضوح الصلة بين أهداف النظام التعليمي الجديدة ومجموعات التقوية؟.

* محمود سلامة
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجيةالعامة

قرارات بلا فعاليّة

- شكّل عام 1998 بداية استشعار وزارة التربية والتعليم لخطر الدروس الخصوصية، حيث صدر آنذاك قراران وزاريان: أحدهما رقم (525 لسنة 1998) لتعديل القرار الوزاري رقم 48 لسنة 1994 لتنظيم مجموعات التقوية وتوزيع إيراداتها، والآخر رقم (592 لسنة 1998) لحظر الدروس الخصوصية. وتَمَثّل الهدف من القرارين في تحسين مستوى الطلاب الذين يواجهون صعوبات تؤخرهم عن أقرانهم دراسيًّا عبر مجموعات التقوية. أما قرار حظر الدروس الخصوصية على معلمي المدارس الحكومية والخاصة على حد سواء، فلم يُحدد العقوبة التي قد تقع على من يُخالف القرار، وترك أمر الرقابة على عاتق مديري المدارس ونظّارها ومديري الإدارات والمديريات التعليمية الذين لم يقوموا بدورهم، أو لأن المسئولية التي أُلقيت على عاتقهم كانت أثقل كثيرًا من قدرتهم.
- برغم أن القرارات الوزارية حتى عام 2007 نصت على تنظيم المجموعات المدرسية داخل المدرسة في غير أوقات الدراسة، وألا يزيد عدد طلاب المجموعة على عشرين طالبًا، منهم طالبان بدون

مقابل من غير القادرين؛ إلا أن بعض المعلمين استغلوا أوقات الفسحة وحصص الأنشطة لإعطاء مجموعات التقوية. وفي عام 2013، صدر القرار رقم (4 لسنة 2013) بشأن تنظيم مجموعات التقوية، وارتفع الحد الأقصى لعدد الطلاب في المجموعة الواحدة من 20 إلى 25 طالبًا، على أن تكون مدة المجموعة الدراسية ساعة ونصف، كما تم تحديد أسعار الاشتراك الشهري بين 15 جنيهًا و45 جنيهًا وفقًا للمرحلة الدراسية ومكان تواجد المدرسة.

- تم تعديل القرار الأخير في 2016 بقرار آخر رقم (53 لسنة 2016)، الذي رفع قيمة الاشتراك الشهري ليتراوح بين 20 و60 جنيهًا وفقًا للمرحلة الدراسية ومكان وجود المدرسة، في الريف أو المدن، كما تضمن التعديل رفع نصيب المعلم من 85% إلى 90% من قيمة اشتراكات الطلاب. أما في أحدث قرارات تنظيم مجموعات التقوية الصادرة في عام 2020، فقد أصبح على الطلاب دفع اشتراك المجموعة بالحصة وليس شهريًا كما كان معمولًا به سابقًا، وتتراوح قيمة الحصة بين 10 و85 جنيهًا، ما يعني أن الحدّ الأدنى الذي يمكن أن يتحمله الطالب لمادة واحدة هو 40 جنيهًا (ضعف ما كان مقررًا في 2016) إذا حضر حصة واحدة أسبوعيًا. كما خفضت الضوابط الجديدة لمجموعات التقوية نصيب المعلم من قيمة ما يدفعه الطلاب إلى 85%.

جدول يوضح التغييرات على قواعد تنظيم مجموعات التقوية المدرسية بين عامي 2013 و2020

العام الدراسي / وجه المقارنة	2013	2016	2020
عدد الطلاب في المجموعة	20	25	غير محدد
أقل مقابل مادي يدفعه الطالب	15/شهر	20/شهر	10/حصة
أعلى مقابل مادي يدفعه الطالب	45/شهر	60/شهر	80/حصة
نصيب المعلمين	%85	%90	%85

- مع تتبّع القرارات الوزارية وتعديلاتها منذ منتصف التسعينيات وحتى عام 2020، يتضح أن جميعها ركزت على تعديل القيمة المالية التي يدفعها الطلاب ونصيب المعلمين منها، وباستثناء ما تضمنته القرارات الوزارية المتتالية من وضع حد أقصى لعدد الطلاب في المجموعة الواحدة؛ فإنها خلت من أي شروط إضافية لتحسين جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

ربما كان هذا المدخل للتعامل مع المجموعات الدراسية مناسبًا لمرحلة سابقة كان فيها مستوى الرضا عن أداء نظام التعليم مرتفعًا نسبيًّا، وكان كل المطلوب هو إتاحة فرصة إضافية لمساعدة طلاب يواجهون مشكلات في فهم المواد الدراسية، ولذا تم تسميتها بمجموعات التقوية. إذ إن المشكلة في المرحلة السابقة كانت كامنة في طلاب متأخرين عن أقرانهم، ولم تكن في نظام التعليم المدرسي، وهو أمر يختلف عما نمر به الآن، حيث يبدو نظام التعليم المدرسي بحاجة لإصلاح وتطوير عميقين، وهو أمر بالكاد بدأنا فيه، وما زلنا في بداية الطريق.

التقييم الغائب

- برغم قِدَم نظام مجموعات التقوية، فإنه لم يصدر أبدًا عن السلطات المسئولة عن التعليم في أي مرحلة تقييم واقعي لهذا النظام،

من حيث أثره في تحسين أداء الطلاب، ومدى إقبال الطلاب والمدرسين عليه، ناهيك عن التكلفة التي يتحملها الطلاب لتمويل المجموعات، والطريقة التي يتم بها التصرف في الإيرادات الناتجة عنه. ورغم غياب مثل هذا التقييم، فإن السلطات التعليمية تواصل العمل بنظام المجموعات، في الوقت الذي تعمل فيه على تطبيق سياسات إصلاح جذرية لنظام التعليم.

- يهدف نظام التعليم الجديد (2.0) إلى إعداد الفرد لمواكبة تحديات ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، وبناء الشخصية المفكرة الناقدة المبدعة القادرة على حل المشكلات، وتأكيد الهوية المصرية العربية الإفريقية، وتأصيل اللغة العربية الأم لدى المتعلمين المصريين، والجمع بين الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية، والأخذ بالاتجاهات العالمية في جودة التعليم، وتقديم أنشطة تعمق ثقافات المواطنة والانتماء والثقة بالنفس وقبول الآخر، كما يهدف إلى ربط التعليم بسوق العمل المحلية والعربية والدولية، ومراعاة تحديات المجتمع.

- يعمل هذا النظام في ضوء رؤية إصلاحية تتضمن عددًا من التحولات في التعليم، من أبرزها انتقال الاهتمام من المعلومات إلى المهارات، ومن المنهج السطحي الواسع إلى الفهم العميق، ومن التعليم التلقيني إلى التعليم القائم على نشاط المتعلم، ومن المواد الدراسية المنفصلة إلى الوحدات متعددة التخصصات، بالإضافة إلى التحول من التعلم النظري إلى التعلم الممتع المرتبط بحياة المتعلم، فضلًا عن التحول من المواد التعليمية الورقية فقط إلى الورقية والرقمية، ومن تقييم التعلم الذي يستهدف إصدار أحكام أو إعطاء درجات إلى تقييم من أجل التعلم.

صلة غير واضحة

- تكمن المشكلة في أن مجموعات التقوية قد لا تدعم أهداف الإصلاح التعليمي. فتلك المجموعات لا تزيد عن كونها محاولة تقليدية للتغلب على الدروس الخصوصية، عبر محاولة مجاراتها في مجال الحفظ والتلقين الذي تتميز به. فما يقوم به المعلم في هذه الدروس هو تلقين الطالب المعلومات المنصوص عليها في الكتب المدرسية، وهو الأمر ذاته الذي سيقوم به في مجموعات التقوية بغرض تحسين قدرة الطالب إما على القراءة والكتابة والحساب في المراحل الدنيا، أو قدرته على حفظ الدروس في المراحل الأعلى. أما تنمية المهارات الحياتية التي يستهدفها النظام الجديد، فلا يمكن غرسها أو تطويرها في النشء من خلال ساعتين أسبوعيًّا يتم تقضيتهما في المجموعة أو

مع المدرس الخصوصي، ولكن يتم التأكيد على هذه المهارات داخل الفصل المدرسي بشكل يومي، وباستخدام أنشطة تعليمية متنوعة في بيئة تعليمية ملائمة.

- أتاح ذلك التناقض لأصحاب المصالح المرتبطين بمراكز الدروس الخصوصية الادّعاء بأن مجموعات التقوية لا تخدم أي غرض متعلق بإصلاح التعليم، وأن هدف الوزارة منها هو الحصول على حصة من إنفاق الأسر المصرية على الدروس الخصوصية، والتي يمثل الإنفاق عليها الجانب الأكبر من إنفاق الأسر المصرية على التعليم، وذلك وفقًا لبحث الدخل والإنفاق لعام 2017/2018، والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

إنفاق الأسر المصرية على التعليم وفقاً لما جاء في بحث الدخل والإنفاق لعام 2017/2018

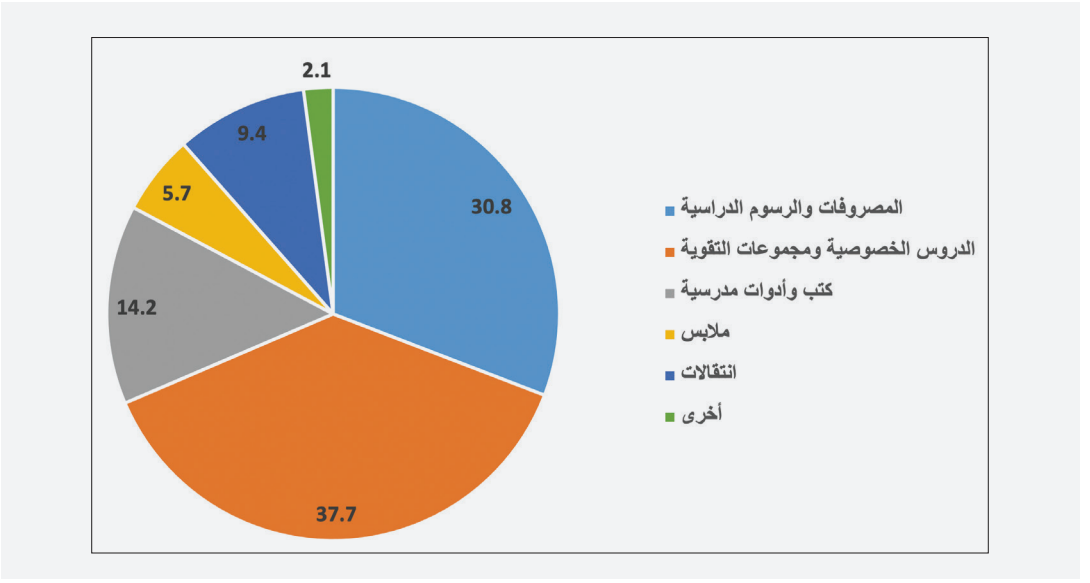

- **خلاصة القول،** إنّه من غير الواضح الطريقة التي تخدم بها مجموعات التقوية عملية تطوير التعليم، وربما الانشغال بها من جانب المسئولين عن نظام التعليم بهدف تشتيت الانتباه عن قضايا التعليم المصري الرئيسية، خاصة ارتفاع الكثافة داخل الفصول، وتدني جودة البنية التحتية والتكنولوجية للمدارس، وضعف تدريب وتأهيل المعلمين، وهي القضايا التي لا يجب الانشغال عنها أبدًا.

قضايا نوعية

- فوز بايدن.. هل عادت الثقة لاستطلاعات الرأي؟
- قطاع التكنولوجيا بمصر.. نمو متصاعد رغم كورونا

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (14) - 15 نوفمبر 2020

فوز جو بايدن.. هل عادت الثقة لاستطلاعات الرأي؟

تمثل استطلاعات الرأي الأمريكية إحدى أهم آليات التنبؤ بالسلوك الانتخابي لدى الناخبين قبيل عقد أي انتخابات. لكن هذه الآلية واجهت شكوكًا حول جدواها في الانتخابات الرئاسية في عام 2016 بعدما أخفقت في توقع فوز "دونالد ترامب" حينذاك. فماذا عن انتخابات 2020 التي فاز بها المرشح الديمقراطي "جو بايدن"، هل استعادت صدقيتها أم لا تزال تعاني من مأزق منهجي؟.

***بلال منظور**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استطلاعات رأي نوفمبر 2020

▲ Date	▲ Poll	▲ BIDEN	▲ TRUMP	▲ MoE	▲ Sample
Nov 02	Economist/YouGov	53	43	3.3	1,363 LV
Nov 02	IBD/TIPP*	50	46	3.2	1,212 LV
Nov 02	Reuters/Ipsos	52	45	3.7	914 LV
Nov 02	USC Dornsife	54	43	-	5,423 LV
Nov 01	CNBC/Change Research (D)	52	42	2.3	1,880 LV
Nov 01	IBD/TIPP	50	45	3.2	1,080 LV
Nov 01	IBD/TIPP*	49	46	3.2	1,080 LV

المصدر: Real Clear Politics

إخفاقات 2016

- قدمت استطلاعات الرأي قبل الانتخابات الرئاسية عام 2016 تنبؤات عالية الاحتمال (90%) بفوز "هيلاري كلينتون" على منافسها "دونالد ترامب". إذ توقعت مؤسسة FiveThirtyEight أن "كلينتون" أكثر احتمالًا للفوز في الانتخابات من "ترامب"، حيث أظهرت آنذاك تقدمها في استطلاعات الرأي في العديد من الولايات التي فاز بها "ترامب" في النهاية بما في ذلك ولايتا ويسكونسن وبنسلفانيا المتأرجحتان. كما أن المعدلات النهائية لاستطلاعات RealClearPolitics قبل الانتخابات، أظهرت أيضًا تقدم "كلينتون" في المجمع الانتخابي، وحصولها على مجموع 272 مقابل 266 لترامب.

- إلا أن نتائج الانتخابات الماضية جاءت مخالفة لما أظهرته استطلاعات الرأي، فعندما تم الإعلان عن فوز "ترامب" بالرئاسة وحصوله على أصوات الولايات التي جاءت بها النتائج في صف "كلينتون"، كان ذلك بمثابة صدمة للقائمين على استطلاعات الرأي، الأمر الذي تسبب في شيوع حالة من تراجع الثقة في آلية استطلاعات الرأي ومدى صدقية نتائجها ومطابقتها للواقع.

- أرجعت الرابطة الأمريكية لأبحاث الرأي العام (AAPOR) إخفاق استطلاعات الرأي في 2016 إلى عدة أسباب رئيسية، كما برز في الولايات المتأرجحة كبنسلفانيا وميتشيجان وويسكونسن، ومنها الاستخفاف والتقليل من الدعم الموجه لترامب وعدم فعاليته على تحقيق الفوز بالانتخابات، إلى جانب وجود تغيّر حقيقي في السلوك الانتخابي، وعدم إفصاح الناخبين عن هوياتهم الحقيقية ودعمهم لترامب خلال الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية، والتي شهدت عددًا لا يذكر من استطلاعات الرأي، فضلًا عن عدم تصميم العينات بكل صحيح ومواكب للتغيرات الاجتماعية والميول السياسية أثناء إجراء الاستطلاع.

- بينما اعتمدت استطلاعات الرأي على نسب المشاركة الشعبية في 2012 باعتبارها النسبة الفعلية للمشاركة بين الفئات الاجتماعية في 2016. إلا أن الانتخابات أظهرت -حينذاك- نسب مشاركة أكبر في المقاطعات الجمهورية عن نظيرتها الديمقراطية، وأن استطلاعات الرأي المستندة إلى أنماط المشاركة في 2012 قللت من سكان المناطق الريفية ذوي البشرة البيضاء في العينات الشعبية، وزادت من ذوي البشرة السمراء.

انتخابات 2020

- أظهرت نتائج استطلاعات الرأي بانتخابات الرئاسة الأمريكية 2020 تقدمًا ملحوظًا لجو بايدن على "ترامب". فعلى سبيل المثال، توصل استطلاع أجرته جامعة جنوب كاليفورنيا إلى ارتفاع نسبة "بايدن" 11 نقطة مئوية على المستوى الوطني، وبنسبة فوز تصل إلى 53٪ لبايدن مقابل 42٪ لترامب. كما حصل "بايدن" في استطلاع أجرته مؤسسة Investor's Business Daily ومعهد TechnoMetrica للسياسات على تقدم كبير على المستوى الوطني على "ترامب"، إذ تفوق المرشح الديمقراطي بنسبة 7 نقاط مئوية. أما في استطلاعات الرأي الخاصة بالولايات التي أجرتها مؤسسة YouGov لصالح قناة CBS News، فبينت تقدم "بايدن" في ولايات ويسكونسن وميتشيجان وبنسلفانيا بنسبة تتراوح بين سبع وعشر نقاط مئوية، وبنسبة 4 نقاط مئوية في ولاية جورجيا.

- أجرت صحيفة New York Times وكلية Siena College بمدينة نيويورك استطلاعًا للرأي أظهر تقدم "بايدن" في ولايات أريزونا وبنسلفانيا وويسكونسن بنسب ما بين 6 إلى 9 نقاط مئوية. إلا أن نفس الاستطلاع توقع تقدم "بايدن" في ولاية فلوريدا بنسبة 3%، وهو الأمر الذي لم تأتِ نتائج الانتخابات مواكبة له. كما أن استطلاع رأي لشبكة CNN أظهر تقدم "بايدن" في ولايتي كارولينا الشمالية وميتشيجان بنسب 6 و12% على التوالي. وفي استطلاع أجرته صحيفة The

Hill، أظهرت النتائج تفوق "ترامب" في الانتخابات الرئاسية وفوزه المرتقب بالانتخابات نتيجة وجود أخطاء منهاجية خاصة بطبيعة الأسئلة والعينات الشعبية والظروف السياسية وحالة اللا يقين الشديدة التي تعاني منها الولايات المتحدة.

- على الرغم من حصول "بايدن" على الولايات التي جاءت نتائج استطلاعات الرأي بها في صفه؛ إلا أن نسب الفوز على "ترامب" في تلك الولايات جاءت بعيدة تمامًا عن النسب التي تم التنبؤ بها، والتي لم تزد على 1% في كل الولايات المتأرجحة، فضلًا عن إخفاق الاستطلاعات بشأن ولايتي فلوريدا وكارولينا الشمالية التي تميل حتى اللحظة إلى "ترامب"، وهو ما يعني استمرار أزمة استطلاعات الرأي في قدرتها على فهم الواقع بدقة.

تأثيرات الأزمة

ألقت أزمة استطلاعات الرأي في انتخابات 2020 -وإن كان بطريقة أقل وطأة مما جرى في عام 2016- تأثيرات متعددة أبرزها ما يلي:

- **المؤسسات الإعلامية والإخبارية:** والتي اعتمدت بشكل كبير في دعم قصصها الإخبارية ودورها المجتمعي على استطلاعات الرأي لتحقيق أكبر قدر من المصداقية والمهنية في أعمالها، إلى جانب دورها في مناقشة القضايا الأهم في المجتمع الأمريكي، ونظرة المجتمع وثقته في تلك الوسائل الإعلامية التي هي في أزمة بدورها خاصة بين الجمهوريين، وتزايد فجوات الثقة في وسائل الإعلام الأمريكية.

- **الرأي العام:** إذ إن فشل استطلاعات الرأي يترك الأمريكيين بدون آلية منهجية وعلمية لفهم ما يفكر فيه الشعب الأمريكي في الحياة بشكل عام وتجاه السياسة بشكل خاص، وأثر ذلك على قدرة المؤسسات على توجيه الرأي العام، الأمر الذي سيكون له أشد الأثر على قدرة المواطن الأمريكي والحياة السياسية على طرح بدائل والاختيار فيما بينها. فضلًا عن أن غياب الرأي العام هو بداية لهدم أحد أسس الجمهورية، ووجود مجال عام يمكن من خلاله تواصل الطبقة السياسية بالمجتمع ومعرفة ما يجري بالفعل بالمجتمع.

- **المؤشرات الكمية:** إذ إن عدم المطابقة سواء كليًّا أو جزئيًّا بين استطلاعات الرأي والواقع، يثير ليس فقط أهمية مراجعة المنهجية التي تعتمد عليها تلك الأدوات التي تدخل في نطاق الدراسات الكمية، وإنما يدفع إلى أهمية وجود أدوات ذات طبيعة كيفية أكثر ابتكارية في فهم سلوكيات المجتمعات، خاصة في ظل حالة اللا يقين والغموض والضبابية التي باتت تتسم بها السياقات السياسية والمجتمعية.

- **يظل أن** استطلاعات الرأي تعاني من أزمة منهاجية وسياسية طرحت شكوكًا حول نتائجها وأثرها السياسي باعتبارها حلقة التواصل بين الطبقة السياسية والمجتمع الأمريكي، إلى جانب إمكانية عدم كفاية الاستطلاعات ومنهجها الحالي لدى المجتمع الأمريكي لتكوين أو تشكيل رأي عام. فالدور السياسي للرأي العام هو تقويم السلطة السياسية، وطرح الخيارات أمامها، وترشيد تلك البدائل للوصول لأفضل السياسات التي تخدم المجتمع الأمريكي، وتُعزز من شرعية النظام الحاكم. فإذا أخفقت استطلاعات الرأي، فإن ثمة أهمية للبحث عن وسائل أخرى كيفية وفكرية للتنبؤ بسلوكيات المجتمع.

قطاع التكنولوجيا بمصر.. نمو متصاعد رغم كورونا

فرض انتشار فيروس كورونا في العالم تغييرًا في نمط الحياة اليومية وأنظمة العمل، الأمر الذي أسهم في تنامي الاعتماد على الوسائل الإلكترونية لإنجاز المهام من المنزل، سواء كانت دراسة أو عملًا أو معاملات بنكية. لذلك أصبحت جهود وابتكارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خلق تطبيقات جديدة ضرورة حتمية لتعزيز قدرة الأفراد على التكيف مع نمط الحياة الجديد الذي فرضته جائحة كورونا.

* سارة ناصح

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تصاعد خدمات التكنولوجيا

- يكمن دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تسخير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، لا سيما الذكاء الاصطناعي، في إتاحة تطبيقات جديدة لمواجهة أزمة كورونا. لذا، اتخذت وزارة الاتصالات المصرية والهيئات التابعة لها بعض الإجراءات الاستثنائية والسريعة لدعم خطة الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، **ومن أبرزها ما يلي:**

- زيادة عدد الخطوط الساخنة، وتوفير خطوط مجانية لوزارة الصحة والسكان؛ للردّ على استفسارات المواطنين بشأن فيروس كورونا المستجد، فضلًا عن توفير خطوط ساخنة لعمليات الإغاثة واستشارات ما بعد مرحلة التعافي من الفيروس، كما قامت الوزارة بزيادة عدد موظفي مراكز الاتصال لتلقّي المكالمات الهاتفية والاستفسارات بشأن فيروس كورونا، وذلك لتجنب فترات الانتظار الطويلة والتكدس في المستشفيات العامة. كما قامت الوزارة أيضًا بتوفير خدمة الاختبار الآلي لأعراض فيروس كورونا بتقنية "الشات بوت" باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن توفير الخدمة للصم وضعاف السمع من خلال تطبيق "واصل" وموقع "تمكين"، الأمر الذي ساعد في الحد من انتشار الفيروس بصورة كبيرة.

- فيما يخص التعليم عن بُعد، قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، بتزويد المدارس والجامعات بنفاذ مجاني لجميع المواقع الإلكترونية التعليمية أثناء فترة تعليق الدراسة، بدون أي خصم من باقات الإنترنت، كما قامت وزارة الاتصالات بعقد عددٍ من الدورات التدريبية في مجالات حديثة، وأتاحت التواصل وتوفير المحتوى عبر الإنترنت. كما قامت بزيادة سعات التحميل الشهرية الخاصة باشتراكات الإنترنت المنزلي للأفراد بنسبة 20% بتكلفة 200 مليون جنيه تتحملها الدولة وذلك لكل شرائح المستخدمين بالتنسيق مع شركات مقدمي خدمات الإنترنت بهدف دعم إتاحة التعليم عن بُعد.

- **أما عن الدعم المقدم من وزارة الاتصالات للعمل عن بعد،** فقد تم إطلاق مبادرة "فرصتنا رقمية" خلال لقاء عبر الإنترنت، بهدف تحقيق الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنفيذ المشروعات القومية الضخمة في مجال التحول الرقمي؛ حيث تتيح هذه المبادرة منصة رقمية لطرح هذه المشروعات للشركات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذها أو المشاركة في تنفيذها.

- أطلق معهد تكنولوجيا المعلومات مبادرة "شغلك من بيتك" والتي تهدف إلى تدريب الشباب على مهارات العمل الحُر والعمل عن بُعد، وإتاحة فرص دخل متميزة من خلال الشراكة مع عددٍ من منصات العمل الحُر، فضلًا عن إطلاق هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) منحة "مستقبلنا رقمي" المجانية لتدريب الشباب على مجالات تكنولوجيا المعلومات المتطورة ذات الطلب المتزايد، وذلك لأنّ

فرص العمل بشكلها التقليدي ستظل دومًا محدودة في نطاق الاقتصاد المحلي.

- **في مجال الحماية الاجتماعية،** قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتسليم كل مستفيد من معونة العمالة غير المنتظمة بطاقة "إيزي باي" لاستعمالها في صرف المعونة المقدمة من الدولة، حيث يتم إضافة مبلغ المعونة إلى البطاقة وفقًا لمواعيد الصرف الخاصة بكل فئة عمرية على حدة، وتمكن البطاقة المستفيدين من تلقّي المعونة من خلال ماكينات الصراف الآلي أو مكاتب البريد، كما يمكن استخدامها في عمليات الشراء من منافذ البيع، مما يؤدي إلى دعم التحول الرقمي، والتقليل من الازدحام داخل مكاتب البريد، وبالتالي تقليل فرص انتشار الفيروس.

- وفّرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفرص والبرامج التدريبية لصقل المهارات الرقمية لدى الشباب، حيث تمت زيادة الفرص التدريبية المقدمة من 4500 فرصة في 2018 إلى أكثر من 100 ألف فرصة في 2020؛ وتسعى الوزارة في الوقت الراهن إلى إدراج مهارات العمل الحر لإعداد المهنيين المستقلين كمحور أساسي في كافة الدورات التدريبية. وفي هذا الصدد، وقّعت الوزارة مذكرة تفاهم مع شركة IBM مصر لتمكين أكثر من 1000 طالب مصري في مجال الذكاء الاصطناعي. ويهدف هذا التعاون إلى تطوير قدرات ومهارات الشباب المصري من طلاب كليات علوم الحاسب وهندسة الحاسبات في مجال تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي لدعم التنمية الاقتصادية، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

نموّ متصاعد

- استطاع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يُحقق نموًّا في ظل جائحة كورونا بلغ 15.2% خلال العام المالي الماضي. إذ ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت إلى 48.5 مليون مستخدم بكثافة انتشار 55.7%، وذلك وفقًا لنتائج مسح استخدامات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأسر والأفراد 2019/2020، مقارنة بحوالي 40.9 مليون مستخدم بنهاية 2018/2019، بنسبة انتشار للمستخدمين بلغت حوالي 48%. وأكد التقرير أن عدد مستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول وصل إلى نحو 42.30 مليونًا في نهاية يناير 2020، مقارنة بنحو 39 مليونًا بنهاية ديسمبر 2019 و34.13 مليونًا بنهاية يناير 2019.

من المتوقّع أن يظل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يحقق ذلك الأداء الجيد حتى في حال عودة الأعمال بشكل طبيعي، وهو ما يُمكن إرجاعه إلى عدة أسباب، من أهمها ما يلي:

- **أولها:** أن الدولة اتخذت خطوات استباقية نحو التحول الرقمي والشمول المالي قبل انتشار الفيروس، حيث إن القيادة السياسية منذ توليها المسئولية اهتمّت بمشروع بناء مصر الرقمية. وفي هذا الصدد، أطلقت الوزارة منصة مصر الرقمية، التي تُعد بمثابة حجر الأساس لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي، وتعمل هذه المنصة على إنشاء قواعد البيانات والربط البيني مع كافة جهات الدولة، والتوسع في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، وتعتمد في ذلك على ثلاثة محاور أساسية، هي: التحول الرقمي، والمهارات والوظائف الرقمية، والإبداع الرقمي.
- **ثانيها:** اعتماد وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خططًا طموحة تقوم على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الشمول الرقمي، وتحقيق الشمول المالي، فضلًا عن تعزيز بناء القدرات وتشجيع الابتكار، ومحاربة الفساد، وضمان الأمن المعلوماتي، وتعزيز مكانة مصر على المستويين الإقليمي والدولي.

- نتيجة لأهمية قطاع التكنولوجيا والاتصال في مساندة الدولة في مواجهة فيروس كورونا المستجد وتسريع النمو الاقتصادي، أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية -في تقرير صادر عنها- الملامح الأساسية المستهدفة عن حجم الأموال الموجهة إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخطة عام 2020/2021، وأكدت أنها خصصت 31.6 مليار جنيه (نسبة 4,3٪ من إجمالي الاستثمارات المدرجة بالخطة 2020-2021) لعمل استثمارات جديدة في القطاع، لذا من المتوقع أن يُحقق القطاع نموًّا مُرتفعًا يصل إلى 16٪ خلال عام الخطة.

كيف يفكر العالم؟

- إدارة استقطاب الداخل الأمريكي ما بعد الانتخابات
- دور المجتمع المدني في حماية الانتخابات الأمريكية

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (14) - 15 نوفمبر 2020

إدارة استقطاب الداخل الأمريكي ما بعد الانتخابات

جرت الانتخابات الأمريكية في إطار موجةٍ من الاستقطاب السياسي الحاد. وفي هذا الإطار، نشر موقع "مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي" مقالًا بعنوان "توقعات ما بعد الانتخابات: المزيد من الاستقطاب في المستقبل"، وذلك في التاسع من نوفمبر 2020 للباحث "توماس كاروثرز" (نائب الرئيس الأول للدراسات بالمؤسسة). وقد جادل الكاتب في مقاله بأن الشواهد المتعددة التي تدلل على الاستقطاب الحاد إنما تشير في جوهرها إلى ضرورة إدارته لا معالجته.

* نوران عوضين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مؤشرات أساسية

- بدد الأداء القوي نسبيًّا للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الأمل الذي حلم به عدد كبير من منتقديه، والذي ينهض بالأساس على رفض "ترامب" في الانتخابات، بما يُتيح الفرصة للتهدئة في مواجهة الانقسام الأيديولوجي العميق في البلاد. إذ من المتوقع أن يكون هناك مزيد من الاستقطاب في ثلاث مراحل متداخلة؛ فبينما يواصل "ترامب" انتقاداته ضد الانتخابات، وإشعال نيران التفكير التآمري حول احتمالات التزوير؛ يتوقع تزايد الغضب الحزبي؛ فقد مهدت هجماته -التي لا هوادة فيها على مدى السنوات الأربع الماضية على المؤسسات وشرعية خصومه- الطريق لهذه الحملة.
- مع عدم وجود أرضية واقعية يمكن الوقوف عليها في اعتراضات "ترامب" على الانتخابات بعد أن

خسرها؛ يبدو أنه يأمل من خلال تأجيج حالة الاستقطاب القائمة إلى الذروة في إشعال نوع من الأزمات التي من شأنها أن تُسفر عن تغيير النتائج لصالحه. ومن المتوقع هنا أن يظل متمسكًا بهذا النهج لفترة طويلة حتى بعد تركه منصبه، لتوصف حياته السياسية بعد الرئاسة بأنها خطبة مستمرة ضد الانتخابات.

- مع وصول إدارة "جو بايدن" إلى السلطة، من المرجح أن يكون مجلس الشيوخ بقيادة الجمهوريين (باستثناء احتمال حدوث مفاجأة كبيرة في انتخابات الإعادة لمجلس الشيوخ في جورجيا في 5 يناير المقبل) مكرسًا لعرقلة أكبر عدد من التشريعات والمبادرات قدر الإمكان. ومن المرجح أن يمتد الحظر التشريعي إلى معظم أو كل تدابير الإصلاح التي كان الديمقراطيون يأملون في تحقيقها فيما يتعلق بعمل النظام السياسي الأمريكي.

- من المتوقع أيضًا أن يسود هذا الجمود الحزبي القوي حتى لو سعى الرئيس "بايدن" إلى الحكم بطريقة شاملة غير منقسمة حزبيًّا، وهو ما يبدو مرجحًا. فمن غير المتوقع أن يغير الحزب الجمهوري -الذي قضى العام الماضي في تصوير الديمقراطيين بمن فيهم "بايدن" على أنهم متطرفون خطيرون- توجهاته الآن؛ ومن المرجح أن يتم تأجيج هذا التوجه من قبل الوسط الإعلامي المحافظ الأكثر تطرفًا الذي يصف الحزب الديمقراطي بأنه تهديد أساسي للديمقراطية الأمريكية.

- بالنظر إلى المستقبل، وعندما يبدأ الحزب الجمهوري عملية اختيار المرشح الرئاسي لانتخابات عام 2024 تحديدًا؛ من المرجح ألا يستنتج الحزب أن المشكلة في عام 2020 كانت الخط الأيديولوجي المتطرف الذي تبناه الحزب، والذي يعارض كل شيء يدعمه الديمقراطيون. وبدلًا من ذلك، من المحتمل أن ينهض تفسير خسارتهم لانتخابات عام 2020 على المرشح نفسه، وهو الأمر الذي يشبه -إلى حد كبير- طريقة حساب الديمقراطيين لخسارتهم في عام 2016. فمن المرجح أن تكون الفكرة هي أن ما يحتاجون إليه هو مرشح محبوب بدرجة أكبر لتطبيق نفس البرنامج. لذا من المحتمل أن تكون الحملة مستقطبة تمامًا من حيث الخيارات المعروضة على الجمهور الأمريكي مع وجود أرضية مشتركة قليلة بينهما كما كانت في عام 2020.

- تبعًا للكاتب، لا تلوح في الأفق أي فترة هدنة من الاستقطاب المحتمل؛ فربما تشهد الأخطار الجسيمة التي يمثلها استقطاب الديمقراطية الأمريكية تزايدًا مضطردًا خلال الفترة المقبلة، بما في ذلك: تزايد اغتراب المواطنين الناجم عن الجمود السياسي، والتدهور المؤسسي الناجم عن إعلاء بعض الفاعلين السياسيين النتائج الحزبية على المعايير الديمقراطية، وتزايد احتمالات استمرار النزاع المتصاعد وحتى العنيف بين المواطنين الموالين للأطراف المتعارضة.

إدارة الاستقطاب

- بالنظر إلى هذا الواقع المخيف، قد يكون من المفيد لأولئك الذين يسعون إلى معالجة الاستقطاب الابتعاد عن فكرة نزعه، والتي جذبت الانتباه بالفعل في السنوات الأخيرة، والتركيز بدلًا من ذلك على إدارته. ومن غير المحتمل أن تغير مجموعة الأنشطة المفيدة والمحدودة -إلى حدٍّ بعيد- والتي يتم تنفيذها تحت مسمى إزالة الاستقطاب (مثل: الجهود العديدة لبناء الجسور عبر الخطوط الحزبية بين المواطنين وبين المشرعين والسياسيين الآخرين) الحقيقة بشأن عمق انقسام الحياة السياسية الأمريكية بين طرفين متنافسين لهما مواقف متباينة بشدة بشأن معظم القضايا الحرجة. ومع ذلك، يجب أن تستمر هذه

الأنشطة، ولكن يجب أن ينصبّ التركيز الأساسي على الحفاظ على حواجز الحماية التي تمنع النظام المستقطب من الخروج عن المسار الصحيح.

- يُعد احترام جميع أصحاب السلطة لسيادة القانون ونظام إدارة الانتخابات من ضمن أهم حواجز الحماية التي يجب الحفاظ عليها ودعمها وتقويتها. وعلى صعيد سيادة القانون، من غير المرجح وقف تسييس التعيينات القضائية، ولكن ينبغي النظر في الجهود الحاسمة هنا عبر مجموعة من المجالات المتعلقة بتعزيز الأخلاق وقواعد مكافحة الفساد لأصحاب السلطة، وتعزيز استقلالية الادعاء العام، وإعادة بناء أدوار المفتش العام والشرطة، وإصلاح السجون، وغير ذلك. وعلى صعيد آخر، يجب أن يكون تعزيز نظام إدارة الانتخابات الأمريكية المجزأ والمتعثر بشكل غير عادي أولوية قصوى، الأمر الذي تصبح معه فكرة وكالة الانتخابات الفيدرالية ذات أولوية.

- ولكن استنادًا إلى ما تقدم، فمن غير المرجح أن تكون عملية إدارة الاستقطاب حلًا يمكن التعويل عليه. فعملية الإدارة نفسها لا تنفي عمق حالة الاستقطاب القائمة، وبالتالي تصاعد احتمال العنف، بما يستحيل معه ممارسة عملية الإدارة المقترحة.

ومن المتعارف عليه أن جذور الاستقطاب الأمريكي تمتد إلى مرحلة بناء الدولة، حيث الصراع بين البيض (الأمريكيين الأصليين) ضد المهاجرين، لا سيما الأمريكيين من أصل إفريقي (الأمريكيين الجدد)، والجدل حول هوية الدولة الناشئة، وهل هي دولة يحكمها عرق أبيض مسيحي الهوية؟ أم علمانية متنوعة ينصهر فيها الجميع في إطار حقوق متساوية؟. واتصالًا بمسألة الحقوق، يبرز جانب آخر من الاستقطاب، وهو ذلك المرتبط بما هو قائم في المجتمع الأمريكي من تفاوتات اجتماعية ترسخت مع توالي الأزمات، بدءًا من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وصولًا إلى تداعيات جائحة كورونا التي كشفت عن تفاوتات اجتماعية متجذرة.

- بسبب استمرار التوظيف السياسي الحزبي، استمرت هذه الأطروحات الجدلية في النمو إلى حد المواجهة والتي تم في إطارها استغلال حادث مقتل "جورج فلويد" على يد الشرطي الأبيض "ديريك تشوفين" في مايو الماضي. وعليه، لا ينبغي أن يكون مفاجئًا في ظل هذا الانقسام المترسخ تصاعد احتمال مواجهة الولايات المتحدة لشبح العنف الانتخابي، لا سيما مع ما شهدته سابقًا من عبودية، وحرب أهلية، وقتل عشوائي، وصراع عمالي، وتطهير عرقي للشعوب الأصلية، وهي موروثات لم تلتئم جراحها بعد. يضاف إلى ذلك أيضًا ارتفاع مستويات جرائم القتل بالأسلحة النارية، بشكل لا يوجد له مثيل في أي بلد آخر من ذوي الدخول المرتفعة. وعليه، وفي ظل هذا المناخ، تصبح الدعوة إلى إدارة عملية الاستقطاب دون معالجته أمرًا غير منطقي بشكل كبير؛ فعملية الإدارة تلك لن تحول دون وقوع أعمال عنف تعمق أكثر من التناقضات القائمة.

دور المجتمع المدني في حماية الانتخابات الأمريكية

في الأيام الأخيرة التي سبقت الانتخابات الأمريكية، كانت هناك حالة من القلق المعمم من احتمالات نشوب عنف نتيجة التشكيك في نتائج الانتخابات وشرعيتها، في الوقت الذي عملت فيه مجموعة من منظمات المجتمع المدني على استعادة ثقة المواطنين في العملية الانتخابية. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التحليل المنشور على موقع مؤسسة "كارنيجي" للسلام الدولي، في 28 أكتوبر 2020، للكاتبة "آشلي كواركو" (زميل برنامج الديمقراطية والصراع والحكم بالمؤسسة). وقد جادلت الكاتبة بأن الانتخابات الأخيرة شهدت للمرة الأولى حالة من الحذر الممزوج بالإحباط من إمكانية التزوير.

* نرمين سعيد

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دلائل مطروحة

- وفقًا لاستطلاع أجرته YouGov للرأي، توقع غالبية الأمريكيين حدوث أعمال عنف مصاحبة للانتخابات، في الوقت الذي تصور فيه نصفهم فقط وجود توافق بين أوساط الشعب حول الرئيس المنتخب. وعلى الناحية الأخرى، غذت طائفة النقاد والساسة هذه المخاوف من خلال تدعيم رواية الفوضى وتعميمها، نتيجة انتشار حالة من عدم اليقين حول دقة أبسط آليات التصويت وما إذا كان الخاسر سيتنازل للرئيس الشرعي.

- رغم ما شاب الفترة التي سبقت الانتخابات من عدم الثقة، كانت هناك سمة أخرى مميزة تجلت في حراك مدني لدعم جودة العملية الانتخابية. وفي هذا الإطار، حدث تعاونٌ بين

عددٍ من المنظمات العامة وجمعيات الأعمال وحتى المنظمات الدينية، فضلًا عن عدد من الفاعلين السياسيين لضمان عملية انتخابية ذات مصداقية. وهو الأمر الذي امتد على نطاق موسع، وامتد بشكل فريد ليعبر عن مختلف الأطياف السياسية والدينية والعرقية، وبدا أن هناك إدراكًا من هذا التيار الناشئ بالحاجة الفعلية لوجود عملية رقابة مستقلة ونزيهة تضمن جودة العملية الانتخابية، بدءًا من مرحلة التصويت وحتى إعلان النتائج.

- بحسب التقرير، فإن القواعد الاجتماعية الموثوق فيها يمكن أن تشكل أدوات لتوجيه السلوك الجمعي، وغالبًا ما تتشكل هذه القواعد الموثوق فيها من رعاة الكنيسة أو من مصادر أخرى ذات صلة، وربما لذلك صدر بيان قبيل الانتخابات عن ثلاثين منظمة دينية لحث السياسيين على الامتناع عن ممارسة العنف أو تشجيع أنصارهم عليه. كما صدر بيان آخر عن حزبيين -بجانب قادة المجتمع من المعابد والمعاهد اليهودية في أنحاء البلاد- للتأكيد على أن الحريات الدستورية -بما فيها الحريات الدينية- لا يمكن ضمانها إلا بانتخابات نزيهة. وإضافة إلى ما ركز عليه البيانان من نبذ حالة العنف، فقد أعطيا الأولوية لضرورة مشاركة جميع الناخبين في العملية الانتخابية دون ترويع أو ترهيب. وقد أشارا إلى ضرورة عدم نشر بيانات مضللة من شأنها إثارة الشكوك حول نتيجة الانتخابات. ومثل هذه التصريحات تكون شديدة التأثير خصوصًا في المجتمعات الدينية، حيث يتلقفها قادة الرأي من الأفراد ويعيدون صياغتها ونشرها بين المحيطين بهم.

- من ناحية أخرى، تجلت توقيعات أكثر من 500 شركة أمريكية كبرى لتؤكد ضرورة عدم التشكيك في نزاهة الانتخابات لتشكل قفزة من الخطوط الجانبية لقطاع الأعمال والصناعة. وفي هذا الإطار، أصدرت جمعية أعمال غير حزبية تدعى ((Civil Alliance بيانًا لدعم زيادة مشاركة الناخبين في العملية الانتخابية. وفي السياق نفسه، أصدرت المائدة المستديرة للأعمال وغرفة التجارة الأمريكية والرابطة الوطنية للمصنعين والجمعيات الصناعية الأخرى بيانًا مشتركًا لدعم نزاهة العملية الانتخابية والتأكيد عليها؛ إلا أن البيان أقر كذلك بالمخاطر التي من الممكن أن تنجم عن تأخير الإعلان عن النتائج.

- في هذا الإطار، حث البيان جميع الأمريكيين على دعم العملية المنصوص عليها في القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات، والثقة في التقاليد الراسخة في الانتخابات الأمريكية التي أفرزت على الدوام إجراءات انتخابية نزيهة. وقد جاءت هذه الجهود في أعقاب بيان صدر قبل أسابيع عن أكثر من خمسين من قادة الأعمال في صناعات التمويل والتكنولوجيا والبيع بالتجزئة والضيافة دعوا فيه إلى فرز جميع الأصوات، والتحلي بالصبر وضبط النفس خلال عملية الفرز.

- في سياقٍ آخر، شكّلت مجموعة من الحزبيين (تضمنت قادة سياسيين ومسئولين حكوميين سابقين) مجلسًا وطنيًّا لرعاية نزاهة الانتخابات. وحثت هذه المجموعة من ناحيتها مسئولي الانتخابات على اتخاذ إجراءات تؤكد على شفافية العملية الانتخابية من خلال زيادة مشاركة الناخبين إلى الحد الأقصى، وحشد الدعم الشعبي من خلال التعهد بعدّ كل صوت ضمن حملة توعوية عامة بقيمة 20 مليون دولار. ومما لا شك فيه أن هذه الرسائل العامة التي يُوجهها قادة من مختلف القطاعات ساهمت

في تأكيد الحاجة لتقدير كل صوت، وساهمت في طمأنة الجمهور على نطاقات أوسع.

- وفقًا للتقرير، كان هناك تعاون وثيق بين الصحفيين والإعلاميين تجلّى في عمليات تبادل فوري للمعلومات بين الجامعات، ومسئولي الانتخابات، والمؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، إضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي، لاكتشاف المعلومات المضللة والشائعات المتعلقة بالانتخابات، والتخفيف من حدتها، بحيث يقدم هذا التحالف إحاطات أسبوعية عامة في الفترة التي تسبق الانتخابات. وقد نجح الأمر في دحض اثنتي عشرة رواية مضللة انتشرت على منصات التواصل الاجتماعي حول الانتخابات. وإدراكًا للدور الذي يمكن أن تقوم به التغطية الإعلامية في تأجيج التوترات وتضخيم المعلومات المنقوصة، فقد قامت هيئات مختصة عاملة في المجتمع المدني بتوفير تدريبات مهنية للصحفيين والإعلاميين حول كيفية تغطية العملية الانتخابية، وقامت بتوفير طرق فعالة للتعامل مع المعلومات المضللة التي تستهدف تشويه العملية الانتخابية.

- في سياقٍ آخر، تعمل منظمات المجتمع المدني على تطوير جانب التدريب والأدوات لدى الجمهور، وهو ما أظهر كيف يمكن للأفراد أن يتعاملوا في بيئة ما قبل الانتخابات وما بعدها. وبالفعل، قامت عشرات المنظمات بتدريبات افتراضية تستهدف انخراط الأفراد في العمل المدني، وتخفيف حدة التصعيد، خصوصًا في حالة الوصول إلى نتائج متنازع عليها، ولذلك ركز عدد من المؤسسات جهوده على إنشاء آليات مبكرة للإنذار والاستجابة ومراقبة مخاطر العنف بشكل استباقي من خلال تطوير علاقات بناءة مع المسئولين

المحليين، مثل: رؤساء البلديات، والعاملين في قطاع الشرطة، والمؤسسات المحلية الموثوقة على غرار مراكز الوساطة والمنظمات الدينية.

مدى الفعالية

- ما بدا جديدًا في هذه التجربة الانتخابية أن الولايات المتحدة ظهرت وقد استفادت من تجارب ديمقراطية أوروبية أخرى عريقة في مشاركة المجتمع المدني المستقل كحارس لجودة كل مرحلة من مراحل الانتخابات. وفي أغلب الأحيان، تنظم مؤسسات المجتمع المدني بعثات ولجانًا لمراقبة الانتخابات وتوثيق المخالفات في عملية تسجيل الناخبين والتصويت ثم فرز الأصوات. ففي كولومبيا -على سبيل المثال- تم حشد ما يقرب من 4000 مراقب انتخابي ونشرهم في المناطق الأكثر عرضة لمخاطر العنف والتزوير في انتخابات

عام 2018، وهو ما حدث أيضًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قامت الكنيسة الكاثوليكية بتنظيم جهود مكثفة لمراقبة الانتخابات، وقد دافعت بقوة ضد أي إجراءات من شأنها تقويض مصداقية الانتخابات أو نتائجها. وعلاوة على ذلك، استخدم مركز "كارتر" خبرته الممتدة عبر عقود لتأهيل المجتمع المدني ومسئولي الانتخابات في الولايات المتحدة لفهم أفضل للممارسات الانتخابية.

- على الرغم من كل ما تقدم، كان من الصعب الجزم بقدرة تلك الجهود على إحداث فارق في مواجهة إمكانية حدوث تحول سلبي للأحداث يوم الانتخابات أو بعده مباشرة، نتيجة قوة الأحداث التي تفوق قدرات هذا النظام الناشئ. ولكن على كل الأحوال، فإن هذا الهيكل الجديد الذي تم بناؤه في الأسابيع القليلة السابقة لانتخابات 2020 سيستمر إلى ما بعد هذه الدورة الانتخابية، وسيصبح جزءًا من المشهد الانتخابي العام في الولايات المتحدة.

- والدليل على ذلك أن الوضع كاد أن يقترب من السيناريو الأسوأ بتأكيدات "دونالد ترامب" المستمرة على أن عملية التصويت عبر البريد فتحت الباب واسعًا أمام التزوير الممنهج، وبالفعل قدمت حملته التماسًا طالبت فيه بإعادة فرز الأصوات في ويسكنسن وميتشيجان وبنسلفانيا، وخرجت تظاهرات شككت في عملية التصويت من قبل أنصار "ترامب" خارج أحد المراكز الانتخابية في ولاية أريزونا. وكذلك فإنه قبل ساعات من إعلان النتائج ظهرت قنوات عبر اليوتيوب تبث معلومات مزيفة حول نتائج فرز الأصوات، وحظيت بمتابعة عشرات الآلاف في دقائق، بينما قامت منصات تواصل اجتماعي أخرى مثل "تويتر" بالعمل على التخفيف من حدة التصعيد من خلال الإشارة إلى التغريدات التي يمكن أن تكون مزيفة.

- جرت الانتخابات الأمريكية في ظروف دقيقة تضمنت تفشي فيروس كورونا في البلاد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه، وزاد عليه حادث مقتل المواطن الأمريكي "جورج فلويد" وحالة الغضب التي خلفتها. ولذا، فإن دور منظمات المجتمع المدني كان سيكون أكثر فاعلية في الحد من الاستقطاب والعنف في حال أُجريت الانتخابات الأمريكية في ظروف عادية.

بيانات وإحصائيات

- الزيادة السكانية في مصر بين الأعلى في العالم

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (14) - 15 نوفمبر 2020

الزيادة السكانية في مصر بين الأعلى في العالم

الزيادة السكانية هي من أخطر المشكلات الهيكلية التي تواجه التنمية في مصر. فبينما تقوم الدولة بتنفيذ سياسات ومشروعات تنموية طموحة؛ فإن الزيادة السكانية المرتفعة تلتهم الجزء الأكبر من عوائد التنمية، فيبقى الشعور بالعوز وبطء التحسن سائدًا بين المواطنين.

لمشكلة الزيادة السكانية بُعد كميّ يتعلق بالأعداد الجديدة من المواليد التي يتم إضافتها كل عام، ولها أيضًا بُعد كيفيّ يتعلق بالحالة التعليمية والصحية ومستوى المهارات المميز للسكان، وهو ما نستعرض بعض جوانبه في البيانات التالية، استنادًا إلى بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأخرى واردة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2020.

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

معدل الزيادة السكانية في مصر1907- 2017

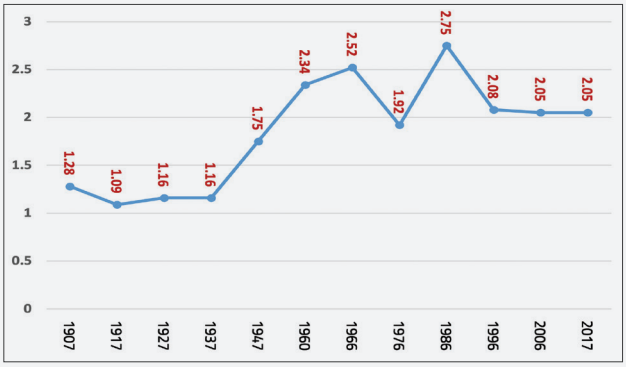

سكان مصر وفقًا للنوع 1996- 2019

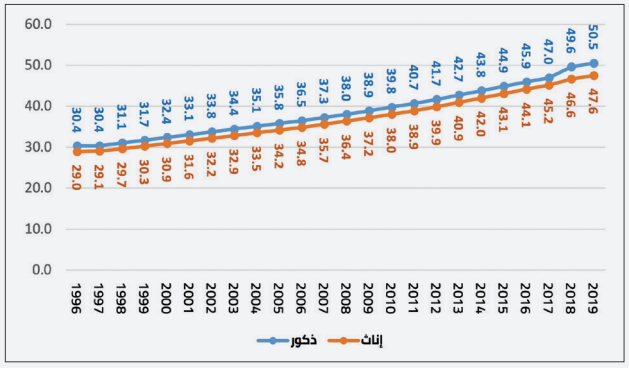

السكان في المحافظات في 1/1/2019

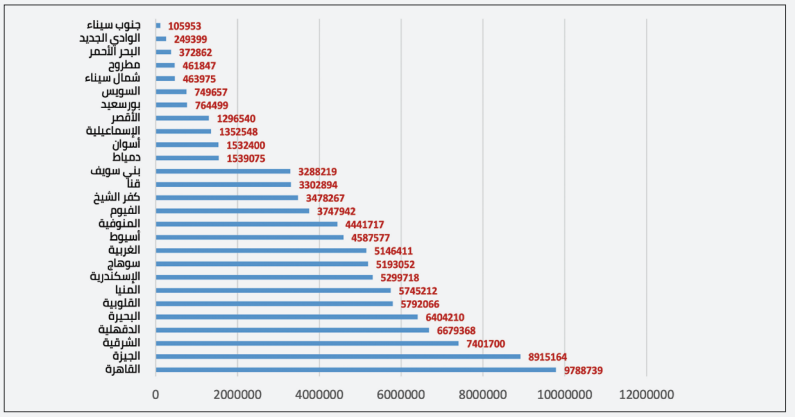

معدل نمو المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بمصر لكل ألف نسمة

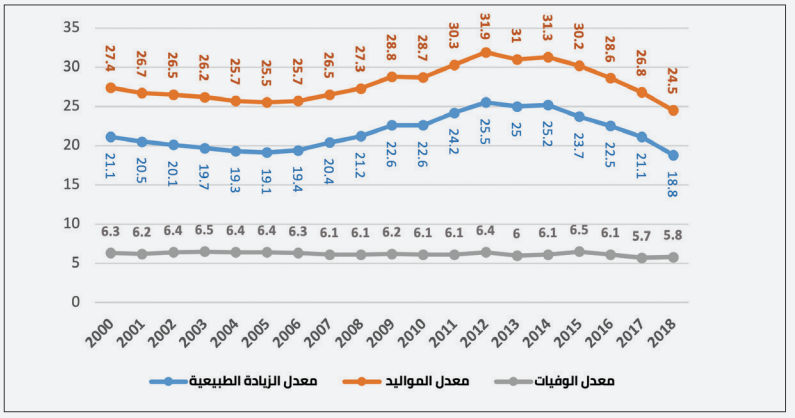

السكان (10 سنوات فأكثر) وفقًا للحالة التعليمية 2017

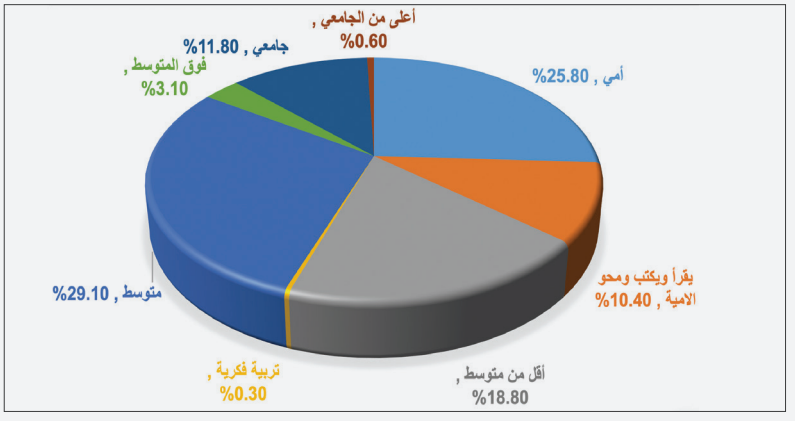

السكان وفقًا لفئات العمر 2017

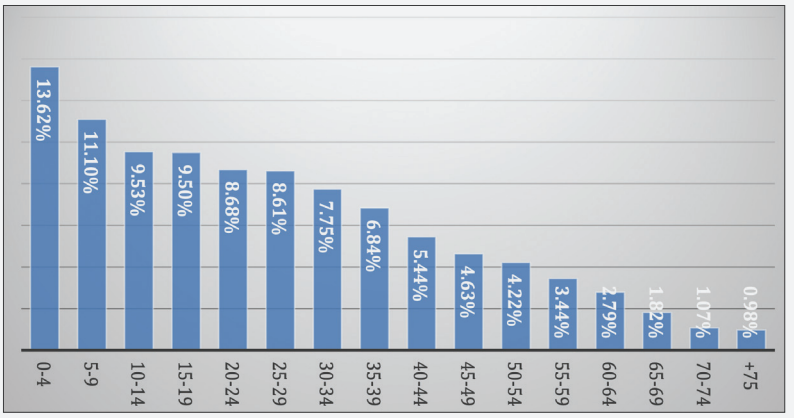

الهجرة الداخلية طبقا لسبب الهجرة 2006 (الأعداد بالألف)

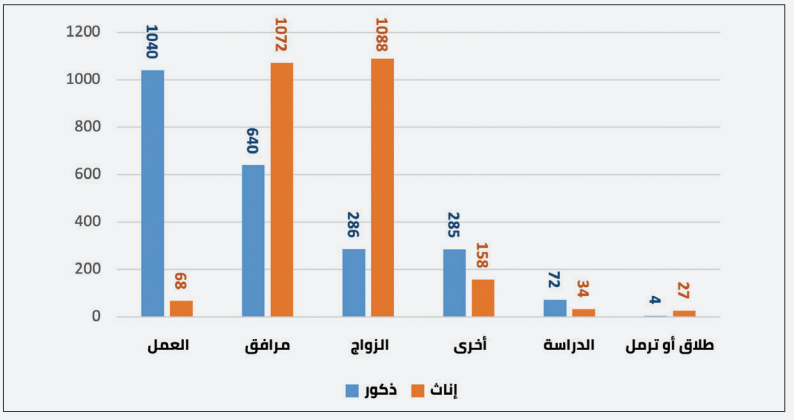

معدل النمو السكاني بعدد من دول العالم 2020

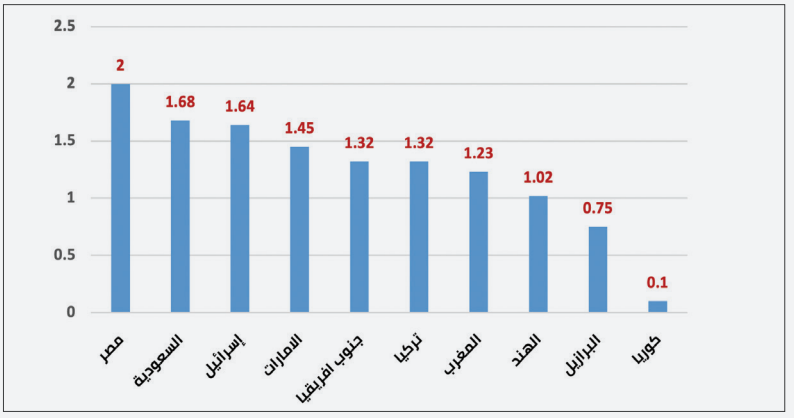

إصدار:

السودان ...

بعد عام من التغيير السياسي

بعد مرور أكثر من عام على بدء إجراءات المرحلة الانتقالية السودانية، بتوقيع الوثيقة الدستورية، وتولي حكومة انتقالية برئاسة الدكتور عبدالله حمدوك، يهدف هذا الإصدار الخاص للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تقييم شامل لتلك الفترة الانتقالية، بما شهدته من تحديات داخلية وخارجية؛ وبخاصة ملف الإصلاح الاقتصادي وكيفية دمج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد الدولي بعد رفع السودان من قائمة الدول الأمريكية الراعية للإرهاب، وكذا التحديات الأمنية والسياسية التي تشهدها البلاد، بما فيها مستقبل اتفاق السلام، وملف إزالة التمكين لبقايا نظام الإنقاذ، وذلك في محاولة لاستشراف مستقبل البلاد، وكيفية تخطي عقبات المرحلة الانتقالية، لتأسيس مرحلة جديدة في تاريخ السودان.

لتصفح الاصدار برجاء

مسح الـ QR CODE

www.ecsstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies